Distr.
GENERAL

E/CN.4/1986/18/Add.1
8 January 1986
ARABIC
Original : ENGLISH

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الانسان

الدورة الثانية والأربعون
٣ شباط/ فبراير - ١٤ آذار/ مارس ١٩٨٦
البند ١٠ (ج) من جدول الأعمال الموءقت

مسألة حقوق الانسان لجميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاعتقال أو السجن وبصفة خاصة ما يلي : مسألة حالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي

تقرير الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي

اضافة

تقرير عن زيارة الى بيرو قام بها عضوان من الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي (١٧ - ٢٢ حزيران/ يونيه ١٩٨٥)

GE.86-10056

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا	- مقدمة	١ - ٥	١
ثانيا	- اطار العنف	٦ - ٢١	٢
ثالثا	- الاطار القانوني والمؤسسي	٢٢ - ٣٤	٥
رابعا	- التقارير عن حالات الاختفاء الواردة من مصادر غير حكومية والخطوات المتخذة من جانب أقرباء الأشخاص المفقودين لدى السلطات	٣٥ - ٦١	٨
خامسا	- موقف الحكومة والمعلومات المقدمة من المصادر الرسمية	٦٢ - ٨٥	١٧
سادسا	- منظمات حقوق الانسان والأقارب ورابطاتهم والمصادر الأخرى للتقارير عن حالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي ودور الصحافة	٨٦ - ٩٢	٢٣
سابعا	- العواقب الاقتصادية والاجتماعية	٩٣ - ١٠٠	٢٤
ثامنا	- ملاحظات ختامية	١٠١ - ١١٢	٢٦

أولا - مقدمـــة

١ - بناء على دعوة من حكومة بيرو توجه عضوان من الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي ، وهما السيدان توان زان دونغن ولويس فاريلا كيروس ، لزيارة بيرو فـــي الفـــترة من ١٧ الى ٢٢ حزيران/ يونيه ١٩٨٥ نيابة عن الفريق * وينبغي أن يفهم الغرض من هذا التقرير عـن مهمتهما على انه محاولة لتزويد لجنة حقوق الانسان ، بوصفها الهيئة الأم التي يتبعها الفريق العامل ، بتحليل عن حالة الاختفاءات في بيرو • ويجب التأكيد ان التقرير يتصل أساسا بالحالة كما شهدتهـــا البعثة في حزيران/ يونيه ١٩٨٥ • ولهذا فان التقرير لا يشمل سوى الحقائق والتطورات حـــتى ذلـك التاريخ (١) •

٢ - وخلال الزيارة استقبل عضوي الفريق العامل كل من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزيـــر الشؤون الخارجية ووزيرا الداخلية والعدل ورئيس المحكمة العليا والمدعي العام والقيادة المشتركـة للقوات المسلحة والقائد السياسي العسكري لمنطقة الأمن القومي الفرعية رقم ٥ وغيرهم مـــن كبـــار المسؤولين في الحكومة وكذلك السلطات المحلية في آياكوتشو وأوانتا • وقابل العضوان أيضـا عـــددا كبيرا من الشهود وأقارب الأشخاص المفقودين وممثلي الهيئات التابعين لها وكذلك المنظمـــات التي تعالج حقوق الانسان عموما • واستمع العضوان أيضا الى كبار رجالات الكنيسة الرومانيـة الكاثوليكيـة وبرنامجها الأسقفي للعمل الاجتماعي وممثلي الجامعات ومؤسسات التنمية التربوية والقوميـة ورجـال المعاهد العلمية وأعضاء البرلمان وأعضاء نقابة المحامين ورجالات الاعلام • وخلال الوقـــت القصـير الذي أتيح لعضوي الفريق العامل بذل العضوان كل جهدهما للحصول من القطاعات المختلفة في الحياة السياسية القانونية والدينية والفكرية في بيرو على أعظم قدر من الآراء عن البيئة السياسية الاجتماعية المتشابكة التي يحدث فيها الاختفاء القسري أو غير الطوعي • ولم تقتصر الاجتماعـات مـع المسؤولين والمصادر غير الحكومية على العاصمة ليما ولكنها اتسعت أيضا خلال زيارة الفريق لتشمـل مدينـــتي آياكوتشو وأوانتا في ٢٠ و ٢١ حزيران/ يونيه • ويود العضوان أن يؤكدا أنهما لقيا كـــل تعـــاون ومساعدة من حكومة بيرو في تنظيم اجتماعاتهما مع المسؤولين وأنهما لم يصادفا أية عقبات فـي لقـاء أصحاب المعلومات والشهـود الأفراد أو أقـارب الأشخاص المختفين • ومع ذلك فلم يسمح لهما بزيارة المنشآت العسكرية •

٣ - ونظرا لأن ولاية الفريق العامل تقتصر على دراسة المسائل المتصلة بحالات الاختفاء القســري أو غير الطوعي فان هذا التقرير يركز على تلك الظاهرة • ولهذا لم يكن من الممكن في اطار هذا التقرير معالجة ادعاءات الاعدام التعسفي أو بدون محاكمة والتعذيب على أساس الأسباب الجوهريـة لهـذه الادعاءات التي أبلغت الى عضوي الفريق العامل •

٤ - ويناقش الفصل الثاني اطار العنف الذي حدثت فيه الاختفاءات • أما الفصل الثالث فيقـدم تفسيرا موجزا للاطار القانوني والمؤسسي الذي ينبغي فيه دراسة المشكلة • والفصل الرابـــع يصـــف

---

* أنظر أيضا الفرع المتعلق ببيرو في تقرير الفريق العامل (E/CN.4/1986/18) .

السمات الرئيسية لبعض حالات الاختفاءات التي أبلغت الى الفريق والآليات التي ينطوي عليها ذلك كما ذكرها الأقارب والشهود والخطوات التي اتخذوها قبل السلطات ، ويقدم أيضا تقريرا عن نوعية الأدلة من خلال الاستشهاد بعدد من الشهادات النمطية ويوفر موجزا احصائيا تفصيليا ، ويتضمن الفصل أيضا رسما توضيحيا يبين تطور الظاهرة استنادا الى تاريخ حالات الاختفاء التي أحالها الفريق الى حكومة بيرو • ويتضمن الفصل الخامس موقف حكومة بيرو والمصادر الرسمية الأخرى مثل مكتب المدعي العام ، أما الفصل السادس فيصف المصادر غير الحكومية المختلفة التي تلقى منها الفريق العامل بعض المعلومات ، ويتضمن الفصل السابع ملاحظات عن العواقب الاجتماعية والاقتصادية ، وأخيرا ترد بعض الملاحظات الختامية في الفصل الثامن من التقرير •

٥ - وينبغي ألا يغيب عن الاعتبار أن الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي يقوم من ناحية المبدأ بتصريف ولايته بروح انسانية دون أن يتخذ موقف الاتهام • وينبغي أن ينظر الى البعثة التي قام بها عضوا الفريق في بيرو في ضوء هذه الحقيقة •

ثانيا - اطار العنف

٦ - يتعقب هذا الجزء من التقرير بايجاز سياق العنف الذي يجب أن ينظر فيه الى حالات الاختفاء المبلّغ عنها في بيرو • فليس من الممكن من الناحيتين الفكرية والعملية فصل قضية الاختفاء عما يتصل بها من انتهاكات حقوق الانسان أو عن العمليات الاجتماعية السياسية التي ولّدتها • وهذا الفصل مع ذلك يقتصر على الجوانب اللازمة للتوصل الى فهم عام لهذا السياق وحده • ولاتسمح ولاية الفريق العامل له بأن يذهب الى ما هو أبعد من ذلك كما أن زيارة تستغرق سبعة أيام فقط لا يمكن أن تتمخض عن دراسة شاملة للمسائل المعقدة التي ينطوي عليها الأمر •

٧ - وتقع آياكوتشو ، وهي عاصمة محافظة تحمل نفس الاسم ، في جبال الانديز وتبعد مسافة نصف ساعة تقريبا من الطيران في اتجاه جنوب شرق ليما • وهذه المدينة البهيجة الجميلة ترتفع عن سطح البحر بحوالي ٥٠٠ ٢ متر وشهدت في عام ١٨٢٤ معركة تمخضت عن استقلال بيرو • واسم هذه المدينة يعني " ركن الموت " باللغة المحلية " كويتشوا " • وكانت آياكوتشو في مرات كثيرة قبل تلك المعركة وبعدها مسرحا لاراقة الدماء والتمرد • وبدأ آخر هذه الحوادث في أيار/ مايو ١٩٨٠ عشية قيام حكومة ديمقراطية بعد ١٢ سنة من الحكم العسكري •

٨ - بدأ العنف في هذه المرة على يد حركة تسمى سنديرو لومينوزو (الطريق المضيء) • ويقال ان هذه الحركة تأسست في أوائل السبعينات على يد مجموعة من الأفراد في جامعة هوامانغا (مدينة في آياكوتشو) حيث كان زعيمها المفترض أبيماييل غوزمان يعمل مدرسا للفلسفة • ومع ان هذه الحركة لم تصدر فقط برنامجا أو اعلانا رسميا فمن المعتقد أن الحركة تجمع بين عناصر من النظرية الماركسية وبعض الأفكار السائدة بين الأهالي المحليين الذين يسمون " كويتشوان " • ولكي تنفذ الحركة ثورتها استقرت في منطقة آياكوتشو الفقيرة للغاية والمتخلفة تماما ، حيث يعتز الناس اعتزازا خاصا بحضارتهم وثقافتهم القديمة •

٩ - وقد ظل أبيماييل غوزمان وأتباعه يعدون لثورتهم طوال ١٠ سنوات تقريبا في القرى النائية في جبال الأنديز في منطقة آياكوتشو وبين طلبة جامعة هوامانغا ، قبل أن يتحولوا من الحديث عن

العنف الى ممارسته • وفي أيار/ مايو ١٩٨٠ وخلال الانتخابات التي انتهت بفوز السيد بيلاووندي تيري رئاسة الدولة ، فجّر أفراد الحركة [٢] صناديق الاقتراع في مدينة صغيرة في آياكوتشو • وفي البداية كانت أعمال الارهاب تتألف من معاقبة سلطات القرى التي أهملت في نظر الحركة أداء واجباتها أو ارتكبت بعض التجاوزات في السلطة • واشتملت الأهداف الأخرى للحركة على المجرمين العاديين مثل لصوص الماشية والأشخاص الذين يعتبرون مجردين من الأخلاق مثل مرتكبي الخيانة الزوجية • ويبدو أن تطبيق هذا النوع من " العدالة " وما يسمونه " الأخلاق الجديدة " [٣] ، وان كان ذلك بأقصى قدر من القسوة بما في ذلك التعذيب والاغتيال ، وكثيرا ما كان ذلك في شكل الاعدام العلني - جعل الحركة تحرز نجاحا كبيرا في البداية بين الفلاحين •

١٠ - وتجيد حركة الطريق المضيء تماما لغة شعب كويتشوا وتعرف تماما أداته وتقاليده ومن ثم نجحت في أن تستغل بفعالية البؤس والشعور بالحرمان السائدين في آياكوتشو وهي جزء فقير من البلد عانى طوال قرون من الاهمال وأصبح يشعر بالانفصال عن ليما المزدهرة قلب الحياة السياسية والاقتصادية والفكرية في الدولة • وفي هذا الصدد يجب أن نفهم أنه على الرغم من أن الأهالي المحليين يمثلون قرابة ٤٥ في المائة من السكان في البلد كله فانهم يشكلون ما يزيد عن ٩٠ في المائة من السكان في منطقة آياكوتشو •

١١ - ويبدو ان الحركة لجأت في مرحلة تالية الى القتل دون تمييز لأي فرد من أفراد السلطة بما في ذلك أفراد السلطة الذين يقدّرهم أفراد المجتمع المحلي تقديرا كبيرا ، كما لجأت الى التجنيد الالزامي للشباب والفتيات للقيام بهجماتها التخريبية وتشجيع الغيرة والكراهية بين المجتمعات المحلية المختلفة وبهذه الطريقة تمكنت من تنسيق الأعمال العدائية ضد الذين يرفضون تأييد الحركة • وهذا الموقف الجديد الذي يتمثل في بذر الارهاب والعدوان تضمن بين ثناياه تخريب الآلات الزراعية التي تقوم الحاجة الماسة اليها واغلاق الأسواق الاقليمية وكذلك قتل الفلاحين الذين يرفضون الانصياع لأوامر الحركة بالاقتصار على زراعة الكفاف ، وربما كان ذلك بداية نقطة التحول في الدعم الشعبي للحركة •

١٢ - وكانت الشرطة ، وخاصة الحرس المدني ، واحدا من الأهداف الرئيسية بالطبع لحركة الطريق المضيء • وهكذا ألقيت القنابل على عدد من مراكز الشرطة وقتل عدد من أفرادها • وابتداء من منتصف عام ١٩٨٢ أصبح أفراد القوات المسلحة هم أيضا أهدافا للاغتيالات • وفجرت الحركة أيضا محطات القوى المائية الكهربائية وأبراج الأسلاك والكباري والمناجم مما أدى الى خسائر مادية فادحة وضرر اقتصادي كبير • وقدمت وزارة الداخلية المعلومات الاحصائية الدالة على ذلك وترد هذه البيانات في الفقرة ٦٣ •

١٣ - وقد شجبت جميع المصادر غير الحكومية التي اجتمعت مع عضوي البعثة بدون لبس أو غموض الحركة ووسائلها • أما الذين انتقدوا الحكومة مدعين بأنها في مقاومتها للارهاب سمحت لقوات النظام والأمن بأن تتغاضى عن الدستور وقوانين البلاد فقد اعترفوا أيضا بأن الحركة هي التي بدأت العنف •

١٤ - ورغم ان السلطات العسكرية لم تقدم أثناء الزيارة أرقاما دقيقة عن القوة الحقيقية لحركة الطريق المضيء ، فقد أشارت بعبارات عامة الى أن سيطرة القوات المسلحة على الموقف الآن أصبحت أكثر فعالية عما كانت عليه في الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٤ • وأعرب أعضاء الحكومة عن خوفهم من أن

الحركة ، بعد أن فقدت كثيرا من تأييدها التقليدي بين السكان الريفيين في منطقة الطوارىء ، قد تتحول تحولا متزايدا في أنشطتها الى المدن وخاصة ليما حيث وجد كثير من الارهابيين الملاذ .

١٥ - وفي البداية كان رد فعل الرئيس بيلاووندي تيري وحكومته للارهاب والعنف الذي فجرته الحركة هو اعلان حالة الطوارىء في ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨١ في خمس محافظات من منطقة آياكوتشو . ومنذ ذلك الحين اختلفت مساحة القطاع الواقع تحت حالة الطوارىء واتسع هذا القطاع في حزيران/ يونيه ١٩٨٤ ليشمل المنطقة بأكملها (٤) .

١٦ - وفي البداية أسندت مهمة مكافحة الارهاب الى مختلف قوات الشرطة (٥) ، وفي البداية وحدة الحرس الوطني المعروفة باسم " سنتش " المكلفة بمقاومة التخريب ، ولكن الحرس المدني العادي والحرس الجمهوري وشرطة المباحث في بيرو اشتركت أيضا كما اشتركت فيها أيضا هيئات المخابرات الوطنية .

١٧ - ومع قيام الحركة بزيادة قوتها ونشر نفوذها أصدر الرئيس في ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٢ أمر الى القوات المسلحة لتتولى السيطرة على النظام الداخلي في منطقة الطوارىء . وأصبح القادة السياسيون العسكريون مسؤولون مباشرة أمام القيادة المشتركة للقوات المسلحة وبعد ذلك أمام مجلس الدفاع الوطني الذي يرأسه رئيس الجمهورية .

١٨ - ويبدو ان موجة العنف ازدادت تصاعدا مع دخول القوات المسلحة الميدان . وأدت الاصطدامات المسلحة والمعارك شبه الكاملة بين القوات المسلحة وقوات العصابات الى فقد أرواح كثير من الجنود وأفراد الحركة والمدنيين . وقيل أن القوات المسلحة ارتكبت في قتالها ضد الارهاب كثيرا من أحكام الاعدام دون محاكمة سواء في مراكز الاعتقال العسكرية أو أثناء الغارات على المجتمعات المحلية وخاصة تلك المجتمعات التي أعتبر أنها كانت مؤيدة للحركة ، وكان ذلك فيما يبدو تحذيرا ضد التعاون أو انتقاما من الاشتراك في أنشطة الحركة في الماضي . واكتشفت المقابر الجماعية من وقت لآخر (٧) . وبالتدريج أخذ الصراع يأخذ أبعاد الحرب . ومع حلول حزيران/ يونيه ١٩٨٥ قدّر أن ما يزيد عن ٠٠٠ ٤ شخص ماتوا في الصراع .

١٩ - ومع ازدياد تصميم الفلاحين على معارضة الارهابيين ظهرت حركة تسمى حركة " الدفاع المدني " (٨) ، لتقويض نفوذ حركة الطريق المضيء بل وسيطرتها على قطاعات كبيرة من أهالي الريف . ويبدو أن عدة مجتمعات محلية أخذت المبادرة في الواقع للدفاع عن نفسها ضد الارهابيين بكل الوسائل المتاحة وخارج السياق القانوني المؤسسي . وشجعت القوات المسلحة في منطقة الطوارىء بل وأيدت بنشاط تطور حركة " الدفاع المدني " وقدمت اليها المساعدة والتدريب على تنظيم الدوريات وزودتها بالأغذية وغير ذلك من المواد الحيوية . وزعم عدة شهود أن مبادرة الاشتراك في " الدفاع المدني " لم تأت دائما من الفلاحين أنفسهم ، ولكن القوات المسلحة هي التي دفعت المجتمعات في الواقع بوسائل مختلفة على الانضمام الى الدوريات ، وكانت تنسق عمليات الدوريات وتقدم التدريب للفلاحين المشتركين على التعرض لأي شخص لا يعرفونه أو أي شخص لا يكون متصلا بالأنشطة العسكرية أو الأمنية والقاء القبض عليه . وذكر القائد السياسي العسكري في آياكوتشو أثناء اجتماعه مع عضوي البعثة انه كلما أخذت دوريات " الدفاع المدني " أسرى كان على هذه الدوريات أن تسلم الأسرى الى القوات المسلحة .

٢٠ - وشدد بعض الشهود على أن نظام الدفاع المدني كان عنصرا آخر في تصعيد العنف وزعموا أن كثيرا من الأبرياء وقعوا ضحايا لقيام الفلاحين بتنفيذ القانون بأيديهم . فقد جرى أيضا استغلال

العداوات التقليدية بين المجتمعات والمجموعات التي تختلف في أصلها الاثني أو معتقداتها الدينية بحجة مطاردة الارهابيين مما أدى الى المذابح والنهب وتزييف الاتهامات عن عمد للأشخاص الأبرياء أمام الشرطة أو القوات المسلحة • وبعد ذلك قيل ان كثيرا من هوءلاء الأشخاص قد اختفوا كما قيل نفس الشيء عن كثير من فلاحي " الدفاع المدني " الذين قد يكونوا قد ماتوا في المعارك مع المجتمعات المحلية المتنافسة أو الارهابيين ، وقد نجم عن المعارك مع الارهابيين خسائر فادحة في كثير من الأحيان بين صفوف " الدفاع المدني " نظرا لأسلحتهم البدائية (٩) •

٢١ - وذكر كثير من الشهود انه في مناخ العنف الذي يسود منطقة الطوارىء لم تكن ثمة حماية للأرواح أو لأي حقوق أخرى من حقوق الانسان • ويبدو أن سكان المنطقة يخافون عنف الارهابيين بقدر ما يخشون عنف القوات المسلحة أو الشرطة أو وكالات الأمن • وقال عدد من الشهود ان أنشطة حركة الطريق المضيء قد انخفضت في الأشهر الأخيرة انخفاضا ملحوظا وأن القوات المسلحة قد نجحت في السيطرة على الموقف وذلك في منطقة آياكوتشو على الأقل • ومع ذلك فقد تلقى الفريق شكاوى عن قرابة مائة حالة من حالات الاختفاء في الأشهر الستة الأولى من عام ١٩٨٥ •

ثالثا - الاطار القانوني والموءسسي

٢٢ - يتناول هذا الفصل بعض الأحكام الدستورية والقانونية التي تشكل الاطار القانوني الذي ينبغي أن تفهم فيه المشاكل المتصلة بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي في بيرو • ولا يمكن أن تذكر هنا جميع الأحكام القانونية التي يتعين النظر فيها لتحديد مدى مراعاة قواعد القانون المحلي ، ولكن ستقتصر الاشارة على القواعد التي ذكرت مرارا عديدة في المقابلات مع الفريق العامل والتي يبدو أنها تثير اهتماما خاصا وقلقا لدى المحامين ورجال القانون الذين يعالجون حالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي في بيرو •

الدستور

٢٣ - يتضمن الفصل الأول من الباب الأول من الدستور الذي دخل حيز النفاذ في بيرو اعتبارا من ٢٨ تموز/ يوليه ١٩٨٠ قائمة بالحقوق الأساسية للفرد ، وتشمل الحق في الحياة ، وفي سلامة الجسم ، وفي الحرية والأمان الشخصيين ، وفي صيانة الشرف والسمعة الطيبة ، وفي احترام الحياة الخاصة الشخصية والعائلية • وتنص المادة ٢ من الدستور ، المتعلقة بالضمانات التي تكفل الحرية والأمن للشخص ، على أن " كل انسان برىء الى أن تثبت المحكمة أنه مذنب " ، وعلى أنه " لا يجوز اعتقال أحد بدون أمر خطي من المحكمة " وأنه " يبلغ كل فرد في الحال وكتابة بسبب أو أسباب اعتقاله "وان لهذا الفرد " الحق في الاتصال بمحام يختاره وفي الحصول على مشورته " وانه " لا يجوز حجز أحد مع منعه من الاتصال بالآخرين الا في الحالات التي يقتضيها التحقيق في الجريمة في الشكل والزمن المنصوص عليهما بالقانون " وأن " من واجب السلطات أن تبلغ دون ابطاء عن المكان الذي يحتجز فيه الشخص " وأن " البيانات التي يتم الحصول عليها بطريق الاكراه غير مقبولة " وأن " أي شخص يستخدم هذا الأسلوب يتحمل مسوءولية جنائية " •

٢٤ - ويعني الفصل التاسع من الباب الرابع من الدستور نفسه بالقضاء ، ويتضمن أحكاما تستهدف ضمان حق أي شخص متهم بجريمة في أن يحاكم محاكمة علنية أمام محكمة مختصة ومحايدة ، مع توفير

الضمانات الواجبة • وتشمل القواعد التي أقرها الدستور صراحة الحق في عدم المعاقبة بدون محاكمة وفي عدم الحرمان من حق الدفاع وكذلك حظر التعذيب والمعاملة اللاانسانية أو المحطة بالكرامة •

الاحضار أمام المحاكم

٢٥ - وينص الدستور أيضا على اجراءات الاحضار أمام المحاكم ، وهي اجراءات يمكن لجميع الأشخاص أن يلجأوا اليها في الحال التي يتعارض فيها أي عمل أو تقصير من جانب السلطة أو المسوءولين أو الأفراد مع الحرية الفردية أو يهدد هذه الحرية (المادة ٢٩٥ من الدستور) • وعملا بالقانون رقم ٢٣٥٠٦ ، يجوز العمل باجراءات الاحضار أمام المحاكم ، لا للطرف المتضرر فحسب ، بل أيضا لأي شخص آخر يعمل بالنيابة عنه ، ولا حاجة الى سلطة وكيل نيابة أو توقيع محام أو أي اجراء شكلي آخر • لا بل يمكن القيام بهذه الاجراءات شفويا أو برقيا (المادتان ١٣ و ١٤) • ويكون أي قاضي تحقيق يقيم في المكان الذي احتجز فيه الشخص أو المكان الذي اتخذ فيه الاجراء الذي يقتضي الاحضار أمام المحاكم صاحب اختصاص للنظر في القضية (المادة ١٥) • وقد نص على اجراء مختصر ومرن لضمان الدفاع الفوري والفعال عن الطرف المغبون ، وبمقتضى هذا الاجراء ، يجوز لمكتب النائب العام أن يشترك في الاجراءات ليساعد فقط على الدفاع عن الطرف الذي يدعي الغبن • وفي حالات الاحتجاز التعسفي يجب على القاضي أن يأمر السلطة المسوءولة باحضار الشخص المعتقل في نفس اليوم وبتعليل مسلكها • فاذا وجد أن هناك احتجازا تعسفيا ، وجب عليه اخلاء سبيل الشخص المحتجز فورا (المادة ١٦) • واذا لم يكن هناك احتجاز تعسفي بل خرق ما للحقوق يقتضي اجراءات الاحضار، وجب على القاضي أن يطلب من المسوءولين عن الخرق تعليل أسبابه وتسوية المسألة حالا في غضون يوم تقويمي واحد (المادة ١٨) •

مكتب النائب العام (Ministerio Público)

٢٦ - ويجوز للأشخاص الذين يعتقدون أن حقوقهم المنصوص عليها في الدستور والقانون قد انتهكت ان يلجأوا أيضا الى مكتب النائب العام ، الذي يعتبر " جهاز الدولة المستقل الذي تتمثل وظائفه الرئيسية في الدفاع عن الشرعية وعن حقوق المواطن والمصالح العامة وفي تمثيل المجتمع في الاجراءات المتعلقة بحماية الأسرة والقاصرين وغير المؤهلين قانونيا وحماية مصالح المجتمع ، وكذلك المحافظة على الأخلاق العامة وملاحقة الجريمة وضمان التعويض المدني " (المادة ١ من القانون العضوي المتعلق بمكتب النائب العام) • وعملا بالمادة ٢٥٠ من الدستور ، يكون مكتب النائب العام مسوءولا عن " اقامة دعاوي قانونية ، بمبادرة خاصة منه أو بناء على طلب صاحب التماس ، للدفاع عن الشرعية وعن حقوق المواطنين والمصالح العامة المصانة بالقانون " • أما وظائف النائب العام ، الذي له سلطان على جميع المدعين العامين ، فتشمل ما يلي : " القيام ، بمبادرة شخصية منه أو بناء على شكوى مدعومة باثباتات كافية ومقدمة من أي شخص ، برفع ما يناسب من الدعاوى ضد الموظفين الحكوميين وموظفي القطاع العام بسبب أفعال أو حالات تقصير قد يكونون مسوءولين عنها " و " ••• تقصي الحقائق ووضع حد لحالات الغبن أو الضرر ، والسعي ، عند الضرورة ، الى معاقبة المسوءولين كلما تناهت الى علمه بأي شكل من الأشكال أفعال أو حالات تقصير فيها خرق لحقوق فرد أو مواطن ••• " (الفقرتان ٧ و ٨ من المادة ٦٦ من القانون العضوي المتعلق بمكتب النائب العام) • وللحصول على أية معلومات أو وثائق قد تكون ضرورية يمكن للنائب العام أن يخاطب مختلف أجهزة الدولة ، بما فيها الهيئات المستقلة

وأية موءسسات عامة أو خاصة أخرى ، ويكون من واجب هذه الهيئات تزويده بما طلب ، الا اذا كانت المعلومات المطلوبة ذات طابع سري ويمكن أن يضر افشاوءها بالأمن الوطني (المادة ٦) •

٢٧ - وفي الواقع وكنتيجة للتشريع المذكور أعلاه ، يلجأ عامة الناس الى المدعين العامين للحصول على المساعدة والحماية عندما يرون أن أيا من حقوقهم أو حقوق أفراد أسرتهم قد انتهكت • فاذا وجد المدعون العامون أنه قد تم ارتكاب جريمة ما ، وجب عليهم اتخاذ الخطوات اللازمة لحماية تلك الحقوق وفتح تحقيق واتخاذ الاجراءات الجنائية ذات الصلة •

حالة الطوارىء

٢٨ - تنص المادة ٢٣١ من الدستور على انه يحق للرئيس ، بموافقة مجلس الوزراء ، أن يعلن حالة الطوارىء أو الأحكام العرفية لفترة محددة في جزء من الأراضي الوطنية أو في الأراضي كلها • ولم تعلن الأحكام العرفية في السنوات الأخيرة في بيرو • ويمكن اعلان حالة الطوارىء في حال الاخلال بالسلم والنظام الداخلي وفي الكوارث أو الظروف الخطيرة التي تمس حياة الأمة •

٢٩ - وخلال سريان حالة الطوارىء ، يجوز تعليق الضمانات الدستورية المبينة في الفقرات ٧ (حرمة المنزل) و ٩ (حرية التنقل) و ١٠ (حرية الاجتماع) و ٢٠ (ز) (عدم التعرض للاعتقال بدون أمر قضائي) من المادة ٢ من الدستور • وعملا بالمادة ٢٧٥ من الدستور ، تتولى القوات المسلحة حفظ النظام الداخلي في حالات الطوارىء عندما يوعز رئيس الجمهورية بذلك • وقد أوعز الرئيس بيلاوولدي تيري بذلك في ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٢ وأدى تجديد هذا الأمر بصورة متعاقبة الى ابقاء حالة الطوارىء سارية حتى تاريخ البعثة •

٣٠ - ومن وجهة نظر قانونية ، لا يفقد القضاء ومكتب النائب العام سلطاتهما أو وظائفهما أو يوقفان أنشطتهما خلال الفترة التي تسري فيها حالة الطوارىء • وتنص المادة ٨ من القانون العضوي المتعلق بمكتب النائب العام على أن " اعلان رئيس الجمهورية حالة الطوارىء أو الأحكام العرفية في جزء من اقليم الدولة أو في كل الاقليم لا يعلق عمل مكتب النائب العام ولا حق المواطنين في اللجوء أو الوصول اليه شخصيا ، الا فيما يتصل بالحقوق الدستورية التي يتقرر تعليقها ما بقي الاعلان ذو الصلة ساري المفعول • الا أنه لا يجوز لهذا المكتب ، في أي ظرف من الظروف ، التدخل في الشوءون الواقعة في مجال اختصاص السلطات العسكرية " •

٣١ - ويبقى حق اللجوء الى اجراءات الاحضار أمام المحاكم ساري المفعول خلال حالة الطوارىء ، غير انه يتم تعليق حكم المحاكم في اثبات شرعية الاحتجاز • وتستطيع المحاكم مع ذلك أن تقرر ما اذا كانت قد روعيت حقوق أخرى ، مثل حق الشخص المحتجز في تلقي مساعدة محام وفي الاطلاع على أسباب احتجازه • كما يجوز للمحاكم في حالة الطوارىء أن تقرر ما اذا كان قد تم الوفاء بالالتزام القاضي ببيان المكان الذي يحتجز فيه الشخص وبحظر احتجاز الأشخاص بصورة يمنعون معها من الاتصال بالآخرين •

٣٢ - ويجيز قانون الاجراءات الجنائية احتجاز الأشخاص مع منعهم من الاتصال بالآخرين بناء على أمر من قاضي التحقيق وذلك لفترة لا تتجاوز ١٠ أيام عندما يكون هذا الاحتجاز ضروريا لأغراض التحقيق • وقد مدد قانون مكافحة الارهاب الصادر في آذار/ مارس ١٩٨١ المهلة التي يمكن أن

يحتجز فيها الشخص بهذه الطريقة ، فقد نص على انه يجوز للشرطة أن تضع الأشخاص الذين يشتبه بأنهم يمارسون الارهاب في الحجز الوقائي لمدة ١٥ يوما • ويمكن ابلاغ احتجازهم الي مكتب النائب العام والى القاضي في غضون ٢٤ ساعة من اعتقالهم • كما يجيز هذا القانون نقل المحتجزين الى أي مكان داخل البلد اذا كان ذلك ضروريا لغرض التحقيق أو لضمان أمن المحتجز (١٠) •

٣٣ - واعلان حالة الطوارىء لا يلغي الوظائف التي أسندها الدستور والقانون الى كل فرع من فروع القوات المسلحة وقوات الشرطة • وعلى هذا ، فان تولي القوات المسلحة الاشراف حفظ النظام الداخلي لا يعني أن تتسلم مهام قوات الشرطة ، وبوجه خاص ، أن تحقق في الجرائم المرتكبة في منطقة الطوارىء • وتؤكد المعلومات التي جمعت من مصادر رسمية خلال الزيارة الى بيرو انه لم يتم المساس مطلقا بوظائف قوات الشرطة وأن الأشخاص الذين تعتقلهم القوات المسلحة يجب أن يسلموا فورا الى شرطة التحقيق وعلى هذه الأخيرة أن تخطر القاضي خلال ٢٤ ساعة (١١) •

٣٤ - وفي ٦ حزيران/ يونيه ١٩٨٥ ، وقبل بضعة أيام من وصول أفراد البعثة الى بيرو ، سنّ القانون رقم ٢٤١٥٠ الذي يضع قواعد يجب الامتثال لها في حالات الطوارىء أو الأحكام العرفية عندما تتولى القوات المسلحة الاشراف على الأمن الداخلي في جزء من الأراضي الوطنية أو في الأراضي كلها • ووفقا للمادة ٥ من القانون ، تشمل الوظائف التي تقوم بها القيادة العسكرية السياسية لحفظ النظام الداخلي في مناطق الطوارىء ما يلي : تولي قيادة القوات المسلحة وقوات الشرطة الواقعة في منطقة ولايتها ، ومراجعة الأجهزة المختصة بشأن عزل السلطات الادارية والسياسية الواقعة في نطاق ولايتها ، أو تعيينها أو نقلها ، وتوجيه وتنسيق أنشطة مختلف قطاعات الادارة المدنية وشركات المقاطعات وغيرها من مؤسسات القطاع العام ، والاشراف عليها • وتنص المادة ١٠ من القانون على أن جميع الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة الذين يخدمون في المناطق التي فرضت فيها حالة الطوارىء يخضعون لقانون العدل العسكري • وتخضع انتهاكات هذا القانون للاختصاص العسكري ، باستثناء الأفعال التي لا ترتكب أثناء القيام بالوظيفة •

رابعا - التقارير عن حالات الاختفاء الواردة من مصادر غير حكومية والخطوات المتخذة من جانب أقرباء الأشخاص المفقودين لدى السلطات

٣٥ - ذكر الفريق العامل ، في تقريره الى لجنة حقوق الانسان في دورتها الحادية والأربعين ، أنه أحال الى حكومة بيرو ٣٨٩ تقريرا عن حالات اختفاء قسري أو غير طوعي حدثت جميعها في المنطقة الخاضعة لحالة طوارىء • وأحال الفريق بعد صدور تقريره الى اللجنة وقبل القيام بزيارة بيرو ، ٦٢ حالة أخرى الى حكومة بيرو بموجب الاجراءات المستعجلة •

٣٦ - وقد تلقى أعضاء الفريق ، أثناء مقابلاتهم ، مئات من الشكاوى الشفوية والخطية عن حالات الاختفاء • ويتضمن هذا الفصل ملخصا وتحليلا للخصائص الرئيسية للشكاوى المتلقاه أثناء الزيارة ويصف بعض الحالات النموذجية فضلا عن الخطوات التي اتخذها الأقارب لدى السلطات لتحديد مكان وجود الأشخاص المفقودين • وبالاضافة الى ذلك ، وردت اشارات الى حالات سبق تلقيها كلما بدا ذلك ضروريا لفهم الوضع • والملخص الاحصائي المقدم في نهاية الجزء الأول من هذا الفصل يستند أيضا الى مجموع عدد الحالات التي نظر فيها الفريق العامل وأحالها •

٣٧ - وقدمت التقارير المتلقاة خلال الزيارة معلومات عن هوية الأشخاص المفقودين وتفاصيل حالتهم ، وعن مكان وتاريخ ووقت وظروف اختفائهم ، وقدم الكثيرون وصفا للأشخاص الذين قاموا بالاعتقال أو الاختطاف ، فضلا عن تفاصيل عن الأماكن التي كان الشخص محتجزا فيها أو انه افترض أنه كان محتجزا فيها ، وورد أيضا ذكر شهود على الاحتجاز ، والخطوات القانونية المتخذة لتعيين مكان الأشخاص المفقودين ، والالتماسات المقدمة الى السلطات ، وشتى التفاصيل الأخرى المتعلقة بكل حالة • وتلقى الأعضاء أيضا وثائق عن حالات اختفاء مجموعات كبيرة من الأشخاص ، ودراسات أو بيانات ذات طابع عام تتعلق بالمشكلة ، ونسخا وتشكيلة من الملفات المتصلة بالاجراءات القانونية • وتتضمن هذه المواد أيضا ادعاءات بشأن تعذيب أو قتل مجموعات من الأشخاص في المعتقلات ، أو بلاد الفلاحين أو في ظروف أخرى شتى ، وعن وجود قبور جماعية قيل ان ضحايا الاعدام بلا محاكمة أو الاعدام التعسفي وجدوا فيها • وأحيلت هذه المعلومات الى المقررين الخاصين عن التعذيب والاعدام بلا محاكمة أو الاعدام التعسفي •

٣٨ - وقابل الأعضاء عددا كبيرا من أقارب الأشخاص المفقودين في ليما وإياكوتشو وهوانتا • ولما كان من المستحيل روءية كل شخص يود أن يستقبل ، فقد رجا الأعضاء من مختلف منظمات الأقارب اختيار الحالات التي تعتبر أنها تمثل الوضع على أفضل وجه من أجل جلسات الاستماع وتقديم الحالات المتبقية كتابة • واستمع أعضاء الفريق الى أقوال ما يقرب من ٥٠ شخصا من أقارب الأشخاص المفقودين، وأبناء بلاد الفلاحين ، ومنظمات الأقارب والمؤسسات المتأثرة باختفاء بعض أعضائها • ونظر الفريق العامل في أعقاب زيارته الى بيرو في المواد المتلقاة وأحال الى حكومة بيرو ٣٩١ تقريرا عن الحالات التي لم يسبق أحالتها والتي اشتملت على معلومات كافية ، وفقا لمعايير الفريق • والتقارير المتلقاة في بيرو كانت جميعها تقريبا تتضمن نسخا عن الشكاوى المقدمة الى المدعين العامين الاقليميين أو الى النائب العام ، وفي أحيان كثيرة الى السلطات العسكرية • واحتوت غالبية الشكاوى على وثائق يقصد منها البرهنة برهانا قاطعا على وجود وهوية الأشخاص المفقودين ، مثل النسخ عن بطاقات التصويت ، ودفاتر الخدمة العسكرية ، وشهادات الميلاد والزواج ، وبطاقات دفع الضرائب، والشهادات الصادرة عن زعماء بلاد الفلاحين ، وشهادات العمل أو التعليم ، الخ •

٣٩ - وفي جميع الحالات تقريبا ادعت التقارير المتلقاة أثناء الزيارة حدوث اعتقال من جانب أفراد عسكريين أو رجال الشرطة أو مجموعات " الدفاع المدني " • وعندما كان التقرير يدور حول أفراد عسكريين أو رجال الشرطة أو الأمن ، كثيرا ما حدد الأقارب الفرع أو الوكالة ، وخاصة اذا عرفوا أيا من الأشخاص القائمين بالاعتقال أو زيهم الرسمي • وفي بعض الحالات ، قيل أن الاعتقال قام به أعضاء من فروع شتى تعمل معا ، وفي حالات أخرى لم يستطع الأقارب تحديد هوية الأشخاص القائمين بالاعتقال لأن وجوههم كانت مقنعة ولأنهم كانوا يرتدون لباسا يشيع ارتداوءه بين أفراد عدد من الفروع أو الوكالات •

٤٠ - ولدى النظر في جميع الشكاوى المتلقاة أثناء الزيارة ، لاحظ الفريق العامل أن كثيرا من حالات الاختفاء حدثت ، فيما يبدو ، نتيجة لاعتقالات جرت علنا في وضح النهار من جانب جنود أو رجال شرطة مرتدين زيهم الرسمي كانوا يقومون بعمليات تفتيشية أو عسكرية في بلاد الفلاحين ، أو أنهم وصلوا في سيارات عسكرية غير مقنعي الوجوه • ويمكن الاطلاع على مثل نموذجي في التقرير التالي ، المستنسخ بالكامل ، عن اختفاء سبعة أشخاص :

" في الساعة السابعة من صباح يوم ٢٨ شباط/ فبراير ١٩٨٥ وصل الى بلدتنا جنود من كتيبة عسكرية في بامبا كانغالو وساتشابامبا ، وجمعوا كل أبناء البلدة معا وعاملونا معاملة فظة ، وبعد اساءة معاملتنا ألقوا القبض على سبعة أشخاص واستاقوهم الى كتيبة بامبا كانغالو ثم الى ساتشابامبا ، ونحن متأكدون أنهم معتقلون هناك • وعليه ذهبنا ، نحن سلطات البلدة ، الى المقرين العسكريين في بامبا كانغالو وساتشابامبا للاطلاع على وضع المعتقلين ، فرفض المسوءولون اعطاءنا أي معلومات وأخبرونا أنهم ليسوا هناك • وقالوا لنا أن نذهب الى كانغالو ، ولذلك ذهب جميع أقارب الأشخاص السبعة الى المقرين العسكريين في كانغالو ولكنهم لم يتلقوا أي معلومات كذلك " •

٤١ - وفي بعض الحالات تدل المعلومات على أن الاعتقال قام به أفراد عسكريون مصحوبون بمجموعات " الدفاع المدني " • وجاء في أحد هذه التقارير بصدد ستة أشخاص مفقودين ما يلي :

" في ٩ تموز/ يوليه ١٩٨٤ ، جاء الى بلدتنا أفراد من الجيش ومجموعة كبيرة من الفلاحين من سان كريستوبال دى مانزانايوك (المجاورة لبلدة كاكاماركا) بحجة البحث عن ارهابيين يفترض أنهم أحرقوا المنازل في بلدة كاكاماركا المجاورة وفعلوا أشياء شتى واتهمونا بأننا ارهابيون • أما الفلاحون الذين كانوا بصحبة الجيش في هذه الأفعال التعسفية فكانوا من أوكروس (وهي منطقة في اقليم هوامانغا - أياكوتشو) • وكان أبناء تلك البلدة الذين جاءوا الى قريتنا مع الجنود مسلحين بالفوءوس والمدى والسكاكين والمقاليع والعصي ، وقالوا أنهم يشكلون ما أسموه " بجبهة الدفاع المدني " أو " مونتونيروس " • وألقوا القبض على عدد كبير من الأشخاص الذين كانوا يقومون بأعمالهم العادية في البلدة • واقتحموا المنازل وحطموا أبوابها بقوة وحشية وساقوا الناس الى الميدان الرئيسي • وألقوا القبض على الناس أيضا في الحقول حيث كانوا يعملون • لقد كان اعتقالا جماعيا عشوائيا ، ولم ينج بالفرار من ذلك العمل الوحشي سوى بعض منا • ومن مجموع الـ ٢٤ شخصا الذين اعتقلوا لم يطلق سراح سوى ١٨ شخصا ، وأصبح الباقون معتقلين مفتقدين ، لأن السلطات العسكرية في ثكنات أوكروس حيث استيقوا رفضت اعطاء أي معلومات لأقاربهم •

٤٢ - وفي بعض الحالات ، وبالدرجة الأولى في المدن الصغيرة أو القرى ، تشير التقارير الى أن الأشخاص اعتقلوا في بيوتهم في جوف الليل من جانب رجال مسلحين يرتدون لباسا (يتألف غالبا من كنزات قاتمة وبنطلونات زيتية) ، وأحذية عسكرية ، وقلنسوات • وقد وصف أحد الأمثلة النموذجية على هذا النوع من الاعتقال [١٢] كما يلي :

" بعد منتصف الليل ، تسلق حوالي ٣٠ رجلا مسلحا يرتدون قلنسوات ويحملون البنادق ، الحائط ودخلوا المنزل • وهددوا بقتل كل الأسرة (زوجي وأولادي) واستاقوا ابني شبه عار لا يرتدي سوى الملابس التي كان يرتديها في السرير • وجبرنا على البقاء لصق الحائط مرفوعي الأيدي ، نخشى التحرك • وصرخت : أين تذهبون بابني ؟ " فأجاب أحدهم : " اخرسي ، والا سأقتلك " • واستيق ابني الى المطار • وأنا أعرف ذلك لأنني تبعتهم خفية • وذهبت أنا وابنتي الى ثكنات الجيش والى شرطة التحقيق ، ولكنهم أخبروني أن أكف عن البحث عن ابني لأنني قد أتعرض للقتل • وبعد مضي ١٥ يوما على الاعتقال تلقيت من ابني رسالة سلمها لي شخص أطلق سراحه من ثكنات لوس كابيتوس • وقال ابني

في الرسالة انه سيحال الى شرطة التحقيق ثم سيفرج عنه • ولكن هذه الرسالة كانت آخر رسالة تلقيتها منه • وأبلغت المدعي العام المحلي والنائب العام بالوقائع ، ولكنني لم أستطع الحصول على أي معلومات عن مكان وجوده " •

٤٣ - وأبلغ أحد الشهود عن حالة اختفاء قامت بها منظمة سينديرو لومينوسو في بلدة انتقاما من أبناء البلدة الذين انضموا الى مجموعات " الدفاع المدني " • ووصف الوقائع كما يلي :

" استاق ثلاثة أشخاص من خانيس الواقعة في منطقة هوانتا في أعالي الجبال ماشيتهم الى منطقة منخفضة كي ترعى • وعرفت سينديرو أنهم من أعضاء " الدفاع المدني " • ولم يرجعوا الى بلدتهم أبدا • وبعد مضي ثلاثة أيام ، قررت البلدة ارسال مجموعة مسلحة لانقاذهم تتألف من ٢٤ رجلا وامرأة مختارين يحملون الفؤوس والمدى والعصي والمقاليع ، الخ • وبحثوا عن الأشخاص الثلاثة المفقودين أثناء النهار واستجوبوا جميع الأشخاص في كل بلدة مجاورة للمكان الذي اختفوا فيه • وحوالي الساعة الخامسة بعد الظهر ، وعندما كانوا عائدين الى منازلهم أحاط بهم بالقرب من مكان يسمى باكي وميناي ، حوالي ٥٠ ارهابيا واستاقوهم الى مكان مجهول • ومنذ ذلك الحين لايزال الأشخاص الـ ٢٤ مفقودين " •

٤٤ - وتشير تقارير عديدة الى ان الشخص المختفي انما اعتقل من جانب أعضاء " الدفاع المدني" • ويظهر من دراسة الشكاوى أنه عندما يقوم أعضاء " الدفاع المدني " بالاعتقالات ، يستطيع الشهود غالبا تحديد هوية بعض الآسرين واعطاء أسمائهم الى السلطات ، لأنهم من بلدة مجاورة • وفي هذه الحالات أمكن في كثير من الأحيان الخلوص فيما بعد الى أن المعتقلين موجودين في ثكنات عسكرية أو في معتقلات أخرى (أنظر الفقرة ٥٢) • وفضلا عن ذلك ، كثيرا ما كانت مجموعات " الدفاع المدني " مصحوبة بأفراد عسكريين مسلحين ، وخاصة عندما كانوا يقومون باعتقالات •

٤٥ - وتلقى الفريق شهادة من أشخاص ذهبوا الى أنهم اعتقلوا من جانب أفراد عسكريين أو رجال أمن وأنهم كانوا من الأشخاص المفتقدين لحين ما ثم أفرج عنهم • وسرد أحد الشهود وقائع اعتقاله في ٧ أيار/ مايو ١٩٨٤ بالاضافة الى أخيه ، وابن أخيه ، وشخصين آخرين من جانب أعضاء " الدفاع المدني " في بلدة مانياك ، منطقة أكوبامبا ، اقليم هوانكافيليكا • وقيل انهم سلموا الى الجيش وان الجيش استاقهم الى الثكنات العسكرية في أكوبامبا • وذكر الشاهد انه تعرض هو وأقاربه للتعذيب لعدة أيام ، ولم يتلقوا سوى نذر من الطعام ، وأنهم كانوا مكتفين ومعصوبي العينين معظم الوقت باستثناء الوقت الذي جبروا فيه على حفر قبور دفن فيها فيما بعد أربعة أشخاص يجهلهم الشاهد • وأطلق سراح الشاهد بعد ثمانية أيام من اعتقاله • وذكر انه قبل اطلاق سراحه هدد بالانتقام اذا تحدث عما رآه وعاناه في الثكنات • أما أخوه وابن أخيه ، اللذان كانا لايزالان معتقلين عند اطلاق سراح الشاهد ، فهما من المفقودين •

٤٦ - ونظر أعضاء البعثة بعناية في مسألة تحديد هوية الأشخاص القائمين بالاعتقالات والتهم الموجهة في هذا الصدد الى القوات المسلحة والشرطة • وقد سأل الأعضاء غالبا الأشخاص الذين قابلوهم عن أسباب ذهاب أقارب الأشخاص المفقودين الى أن الذين استاقوا أقاربهم كانوا جنودا وليس أعضاء متنكرين من منظمات ارهابية ، وعلى وجه التحديد في الحالات التي جرت فيها أعمال الاختطاف أثناء الليل من جانب مجموعات مقنعة الوجوه بقلنسوات • وهذه مسألة هامة لاسيما

وان اللباس العسكري يمكن شراؤه بحرية من أسواق البضائع المعروضة في شوارع ليما، ولأن القلنسوات (وهي نوع من أقنعة التزلج الصوفية) يشيع لبسها على نطاق واسع للوقاية من البرد في الليل. ويمكن تلخيص الاجابات المتلقاة كما يلي : (أ) ان حالات الاختفاء التي كان يقنع فيها الخاطفون وجوههم حدثت في مدن صغيرة أو قرى بعد الساعة العاشرة مساء ، أي خلال الفترة التي كان يسود فيها نظام منع التجول في الليل ، وفي ذلك الوقت فان الأشخاص الذين يمكنهم التنقل بحرية هم رجال الشرطة أو العسكريون نظرا لوجود رقابة شديدة جدا على الشوارع والطرق ؛ (ب) في حالات شتى رأى شهود الاعتقالات سيارات الشرطة أو سيارات عسكرية أو طائرات الهليوكبتر ؛ (ج) ان الأشخاص الذين اعتقلوا مع الأشخاص المفقودين أو بطريقة تتبع نفس النمط والذين أفرج عن بعضهم بعد ذلك بردح من الزمن يؤكدون أنهم كانوا محتجزين في معتقلات عسكرية ؛ (د) وفي حالات قليلة ، شوهد الأشخاص المفقودون يدخلون ثكنات عسكرية وهم مفقودون منذ ذلك الحين ؛ (هـ) ان عددا من الأقارب عرفوا أو حددوا هوية الأشخاص الذين قاموا بالاعتقال .

٤٧ - يبدو ان موظفي الخدمة المدنية ، والمدرسين الجامعيين ، والمحامين ، والسلطات المحلية لمدينتي أياكوتشو وهوانتا ، الذين قابلهم ممثلو الفريق ، ليس لديهم أي شك في أن القوات المسلحة وقوات الشرطة هي المسؤولة ، على الأقل عن جزء كبير من حالات الاختفاء في هاتين المنطقتين . وقال أحد المحامين انه تفاوض مباشرة في عدد من المناسبات مع القوات المسلحة وأفلح في حالات استثنائية في الافراج عن أشخاص مفقودين .

٤٨ - ومن الصعب تقييم مدى قيام منظمة سيندير لومينوسو باختطاف أشخاص واخفائهم . وأعربت مصادر غير حكومية عن رأي مفاده أن الأسلوب الذي اتسمت به سيندير أشد اتسام في التصفية هو القتل مباشرة ، مع ترك الجثث غالبا معروضة كانذار ، وأوضحت أنه لا يكاد يكون بمقدور منظمة سيندير اعتقال أشخاص في أماكن سرية ، وخاصة لأن كثيرا من وحداتها ، فيما يبدو ، كانت تنتقل في الريف باستمرار . كذلك رئي انه ما كان من الممكن عمليا لسيندير اختطاف أشخاص ثم قتلهم ودفنهم في قبور جماعية ، وهي قبور حفر بعضها بالجرافات . على أنهم أقروا بأن عددا معينا من الأشخاص المفقودين ، ومعظمهم من الفتيان والفتيات ، يمكن أن يكونوا قد انضموا الى سيندير لومينوسو أو الى منظمات ارهابية أخرى ، أو أنه تم حشدهم بالقوة ، ولذلك لا يمكن أن نستبعد أن بعض أولئك الأشخاص أبلغ عن اختفائهم من جانب أقاربهم . ومن ناحية أخرى أنهى أعضاء في حكومة بيرو والقوات المسلحة الى الفريق العامل أن المنظمات الارهابية مسؤولة عن جميع حالات الاختفاء تقريبا .

٤٩ - ووفقا لما جاء في كثير من التقارير المتلقاة ، وخاصة في أياكوتشو ، يبدو ان السكان في منطقة الطوارئ يدركون وجود معتقلين في الثكنات وغيرها من المعتقلات غير الرسمية . ويرد في كثير من الأحيان ذكر رسائل سرية يتلقاها الأقارب ومعلومات مقدمة من أشخاص اعتقلوا مؤقتا ثم أطلق سراحهم . وبوجه عام يود الأشخاص من الفئة الأخيرة عدم كشف النقاب عن أسمائهم ، ولكنهم يزودون أقاربهم بما لديهم من معلومات عن أشخاص معتقلين . والواقع أن الأقارب كثيرا ما يحددون المراكز المحلية التي يدّعون أن الأشخاص المفقودين كانوا محتجزين فيها خلال المرحلة الأولى من اعتقالهم ، قبل نقلهم الى أماكن أخرى . وأبلغ بعض الشهود أيضا عن حالات نقل للمعتقلين .

٥٠ - أما عن مصير الأشخاص المفقودين ، فيبدو أن الأقارب يخشون أن بعضهم توفوا ضحية للاعدام بلا محاكمة أو للتعذيب في المعتقلات . والواقع أن كثيرا من الأقارب يبحثون عن أعزائهم

في القبور الجماعية السرية المكتشفة في المنطقة • وتشير شهادة أخرى الى أن بعض الأشخاص المفقودين لايزالون محتجزين في ثكنات أو معتقلات سرية • ومرة أخرى ، قيل ان بعض المعتقلين يمكن أن يكون قد أفرج عنهم وهاجروا الى نواح أخرى من البلد التماسا للجوء •

ملخص احصائي لجميع التقارير عن حالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي المحالة من الفريق العامل الى حكومة بيرو

٥١ - كشف تحليل مفصل لمجموع الـ ٨٧٢ حالة المحالة من الفريق العامل الى الحكومة عن انه بالنسبة لـ ١٨١ حالة يزعم أن الأشخاص المفقودين تم اعتقالهم في بلاد الفلاحين ، بما في ذلك ١٦٧ حالة جرى فيها الاعتقال أثناء هجمات من جانب أفراد عسكريين • وفي ٢٩ حالة من هذه الحالات ذكر استعمال طائرة الهليوكبتر فيما يتعلق بالهجمات على بلاد الفلاحين الواقعة في الجبال • وفي ١٧ حالة ذكر أن الأشخاص اعتقلوا في عمليات تفتيش جرت عند حواجز طرق أو في المدن الكبيرة أو الصغيرة أو القرى ، وفي ١٧٠ حالة في منازلهم وفي ٧٤ حالة في أماكن عامة (الأسواق، والمدارس، والاحتفالات الشعبية ، والميادين ، والشوارع) أو في أماكن العمل • وفي الحالات المتبقية ترد اشارة الى المنطقة الجغرافية ، أو القرية ، أو المدينة دون مزيد من التفصيل • وفي ٤٣٥ ذكر وجود شهود على الاعتقال • وفي ٧٣ حالة جاء في التقارير أن الاعتقال جرى من جانب أفراد عسكريين (دون تحديد هوية الفرع المعني) ، وفي ١٦٩ حالة من جانب أفراد الجيش ، وفي ٩١ حالة من جانب أفراد الأسطول ، وفي ١٨ حالة من جانب رجال شرطة التحقيق ، وفي ٦٣ حالة من جانب الحرس المدني، وفي ٢٨ حالة من جانب سلك مكافحة التمرد التابع للحرس الوطني ، وفي ٣٦ حالة من جانب ادارة خدمات المخابرات ، وفي ١١٢ حالة من جانب قوات أمن غير محددة ، وفي ٨ حالات من جانب الحرس الجمهوري ، وفي ٤٥ حالة من جانب " رجال الشرطة " • وهناك أيضا ٤٦ حالة جرى فيها الاعتقال ، فيما ذكر ، من جانب أعضاء " الدفاع المدني " و ٣٨ حالة كان فيها أعضاء " الدفاع المدني"مصحوبين بأفراد عسكريين • وتبين من التحليل أيضا أنه في ثماني حالات تشير التقارير الى أن الاعتقال جرى من جانب رجال بلباس مدني (وفي ثلاث من هذه الحالات تنقل هؤلاء الرجال بسيارات عسكرية) ، وانه في ٣٦ حالة كانت وجوه الأشخاص مقنعة ، وفي ٣٩ حالة جرى الاعتقال من جانب " قوات مختلطة"، وفي حالتين اثنتين من جانب " سلطات مدنية " • وعلاوة على ذلك ، ففي الحالات التي ذكرت فيها القوات العسكرية بوصفها مسؤولة عن الاعتقال ، أشير في ١٣٦ حالة الى الكتيبة العسكرية أو الى المكان الذي اتخذته مقرا لها • وذكرت أسماء الأشخاص الذين قاموا بالاعتقال أو اشتركوا في العملية في ٧٨ حالة (في ٢٢ حالة أشير في التقارير الى أفراد عسكريين وفي ٥٦ حالة أشير الى أعضاء " الدفاع المدني ") •

٥٢ - وفيما يتعلق بساعة الاعتقال ، فقد جاء في ٩٧ تقريرا أن الاعتقال تم أثناء الليل بينما جاء في ١٨٤ تقريرا أنه تم خلال الساعات النهارية • وأخيرا ، ورد في ٢٦٤ حالة ذكر الأماكن العسكرية أو مراكز الشرطة التي سيق اليها الشخص فور القاء القبض عليه أو في مراحل أخرى من مراحل اعتقاله ، وفي ١٢٠ حالة ذكر أن الأشخاص المفتقدين شوهدوا في المعتقل من جانب شهود ، وخاصة من جانب أشخاص أطلق سراحهم ، أو أقرباء أو محامين •

رسم يبين تواتر حالات الاختفاء المبلّغ عنها استنادا الى تواريخ حدوثها

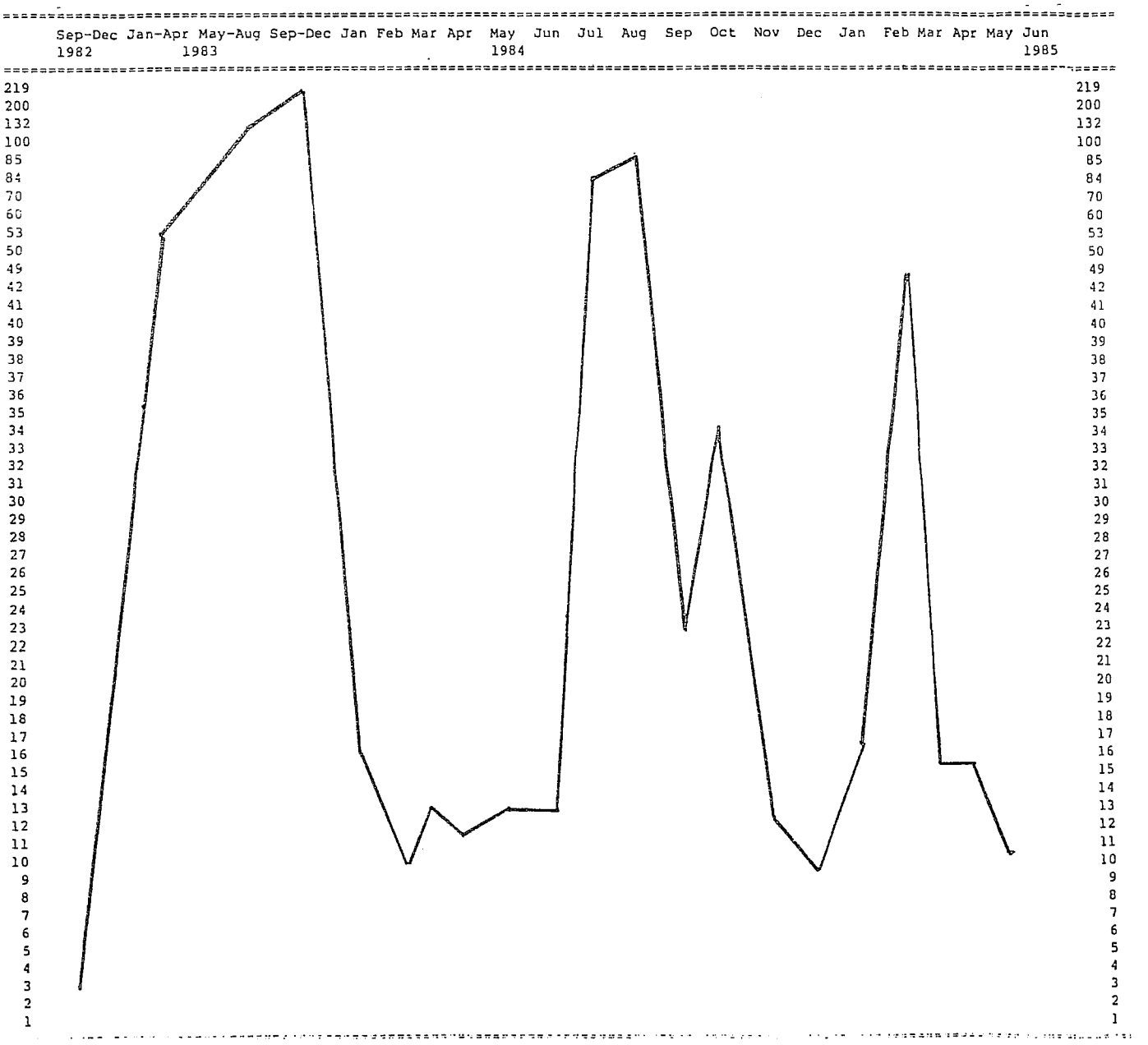

الخطوات التي اتخذها أقارب الأشخاص المفقودين لدى السلطات

٥٣ - انتفع أقارب الأشخاص المفقودين ، الى جانب رابطاتهم ، ومنظمات حقوق الانسان في بيرو والمؤسسات المعنية ، من وسائل شتى بموجب الدستور وقانون بيرو للتحقيق في مكان وجود الذين اختفوا وفي مصيرهم والقاء ضوء على ذلك • وتقدموا بطلبات الى رئيس الجمهورية ، والكونغرس ، والقضاء ، ومكتب النائب العام ، والمدعين العامين المحليين والاقليميين ، والسلطات العسكرية وسلطات الشرطة • وطلبوا أيضا من الكنيسة الكاثوليكية في بيرو التدخل نيابة عنهم •

٥٤ - وتلقى أعضاء البعثة ، أثناء زيارتهم الى بيرو ، نسخا عديدة من مختلف أنواع الالتماسات • ولذلك انصبّ اهتمام الأعضاء خلال المقابلات خاصة على التطبيق العملي للاجراءات الموضوعة بمقتضى قانون بيرو من أجل حماية حقوق الانسان ، والفقرات التالية تلخص المعلومات التي تم الحصول عليها في هذا الصدد •

٥٥ - حين يتعرض شخص للاعتقال أو الاختطاف ، يذهب الأقارب عموما أولا الى المقر المحلي للقوات المسلحة أو قوات الشرطة التي يعتقدون أنها قامت بالاعتقال • وفي بعض الحالات ، ذكر أنه تم في البداية الاعتراف باعتقال الشخص من جانب ضباط منخفضي الرتبة عادة ولكنهم نفوا ذلك فيما بعد (١٣) • وعندما يثبت عقم هذه الاستفسارات ، يقدم كثير من الأقارب شكاوى والتماسات الى القائد السياسي العسكري • وفضلا عن ذلك ، يذهب الأقارب في معظم الحالات الى مدعين عامين محليين أو اقليميين لابلاغهم بحالة الاختفاء • وفي حالات قليلة جدا قدم الأقارب التماسا الى المحكمة المختصة لاحضار السجين أمام المحكمة •

٥٦ - وسأل أعضاء البعثة عددا من محامي بيرو عن سبب عدم استعمال الالتماسات لاحضار المعتقل أمام المحكمة ، وهو اجراء مباشر ومستعجل من حيث المبدأ ، استعمالا أكثر تواترا فيما يتعلق بالأشخاص المفقودين (١٤) • وأشارت الاجابات الى ما يلي : (أ) ان اجراءات التماس احضار المعتقل أمام المحكمة جديدة نسبيا وكثير من المحامين لم يطلعوا عليها بعد ؛ (ب) ان تقديم التماس لاحضار المعتقل أمام المحكمة لا يقتضي مساعدة من محام من أجل أول التماس ، ولكن لا بد من محام لأغراض الاستئناف (المادة ٢٠ من القانون رقم ٢٣٥٠٦) • وكثيرا ما يسدي المحامون ، وخاصة الذين هم في المناطق الخاضعة لحالة طوارئ ، المشورة الى الأقارب ، ولكنهم يفضلون عدم التدخل مباشرة في الاجراءات المنطوية على توجيه تهم الى أفراد عسكريين ، خشية التعرض للانتقام أو اعتبارهم هم أنفسهم ارهابيين من جانب السلطات العسكرية ، وقد قيل ان بعض المحامين الذين تقدموا بالتماسات لاحضار المعتقل أمام المحكمة قد عوقبوا عقابا غير عادل في محاكم عسكرية وأن أحد المحامين العاملين في قضايا حقوق الانسان في أياكوتشو وقع ضحية لانفجار قنبلة في منزله ؛ (ج) والسبب الأساسي لصغر عدد هذه الالتماسات لاحضار المعتقل أمام المحكمة يكمن في انعدام الثقة ، بين المحامين والسكان عموما ، بنزاهة القضاء ومن ثم بقدرته على حماية حقوق الانسان •

٥٧ - وأجمع كافة المحامين الذين التمس رأيهم على التأكيد على أن السبب الأساسي لعدم اللجوء لجوءا أكثر تواترا الى التماس احضار المعتقل أمام المحكمة هو انعدام الثقة بالقضاء الذي ينظرون اليه على أنه أقل فعالية من مكتب النائب العام في حماية حقوق الانسان •

٥٨ - والواقع ان الدعاوى الجنائية ضد الأفراد العسكريين أو رجال الشرطة المتهمين بانتهاك حقوق الانسان أحيلت باستمرار تقريبا الى المحاكم العسكرية نتيجة لفقه يضع تفسيرا واسعا لما يعتبر

" جرما ارتكب أثناء القيام بمهمة رسمية " (١٥) • وذكر المحامون انه استنادا الى هذا المبدأ رفض بعض القضاة قبول التماسات لاحضار المعتقل أمام المحكمة عندما أكدت الشكاوى أن الاعتقال جرى من جانب أفراد عسكريين ، وخاصة في المناطق الخاضعة لحالة الطوارئ • وفضلا عن ذلك ، ففي الحالات التي قرر فيها القضاة قبول التماسات لاحضار المعتقل أمام المحكمة ، كانت الاستفسارات مجرد شكليات في حالة حدوث الاعتقال في المناطق الخاضعة لحالة الطوارئ •

٥٩ - ولعب مكتب النائب العام دورا أهم بكثير في التحقيق في حالات الاختفاء المفترضة •والواقع أن معظم الحالات التي اتخذ فيها الأقارب اجراءات لضمان التحقيق في مكان وجود أقاربهم المفقودين قد أبلغت الى المدعين العامين المحليين والاقليميين ، وأحيانا الى النائب العام • وتلقى أعضاء الفريق العامل مئات من النسخ عن هذه الشكاوى •

٦٠ - على ان منظمات حقوق الانسان ومنظمات أقارب الأشخاص المفقودين انتقدوا عدم قيام المدعين العامين بالتحقيق في جميع الشكاوى المقدمة اليهم تحقيقا شاملا • وقالوا ان المدعين اقتصروا عموما على توجيه مذكرات رسمية الى السلطات العسكرية أو سلطات الشرطة - التي اما لم ترد أو أنها ردت بالنفي على طلباتها المقدمة للحصول على معلومات عن امكانية اعتقال أشخاص مفقودين - وعلى طلب اجراء تحقيق من جانب شرطة التحقيق في بيرو • ومن ثم لم يحاول كثير من المدعين العامين القيام بأكثر من اتخاذ خطوات ادارية بحت ، ولم يقوموا خاصة باستطلاع جميع الوسائل الممكنة لتحديد هوية المسوءولين ، وهو شرط ضروري لرفع دعوى جنائية • ونادرا ما استدعى المدعون العامون شهودا على اعتقال الأشخاص المفقودين ، كما انهم لم يقوموا باستفسارات لدى الناس الذين يعيشون في المكان الذي حدث فيه الاعتقال ، وهو أمر كان ينبغي القيام به وفقا للقانون • على أن معظم الشهود اعترفوا بأن بعض المدعين العامين حاولوا أداء واجباتهم وممارسة سلطتهم بموجب القانون ، ولكن جهودهم تعرقلت دائما بالسلطات العسكرية •

٦١ - وأشار شهود عديدون الى الصعوبة الكامنة في حقيقة هي أنه بينما يحفظ القانون سلطات المدعين العامين في اجراء تحقيق وحماية حقوق الانسان خلال حالة طوارئ ، الا أن قوة الشرطة ، التي تستدعي عمليا للقيام باستفسارات وتقديم أدلة ، تخضع للقيادة السياسية العسكرية • وعليه ، فليست قوة الشرطة في مركز لاتباع الارشاد المقدم من المدعين العامين وغير المصرح به من جانب روءسائها العسكريين (أنظر الفقرة ٧٥) • ورأي عدة شهود ، مع اعترافهم بالأخطار والأوضاع العصيبة التي يتعين على المدعين العامين العمل في ظلها وبشدة محدودية المواد والموارد من الموظفين المتاحة لهم ، أن باستطاعة هوءلاء المدعين العامين على الأقل متابعة القضايا التي تتوفر عنها مواد استدلالية غزيرة متابعة أنشط • وفي بعض الحالات ، اتخذ المدعون العامون مع ذلك اجراءات حازمة وأفلحوا في تحديد هوية الجهات المسوءولة ووجهوا التهم اليها أمام القاضي • ولكن بمجرد رفع الدعوى في احدى المحاكم ، يأخذ القضاة في لزوم الصمت ، وتأخير سير الدعوى ، واثارة منازعات تتعلق بالولاية القضائية ، وفي النهاية قررت المحكمة العليا أن الولاية القضائية لهذه القضايا تكمن في المحاكم العسكرية •

خامسا - موقف الحكومة والمعلومات المقدمة من المصادر الرسمية

٦٢ - أثناء اقامة عضوي بعثة الفريق العامل في بيرو ، استقبلتهما أعلى السلطات الحكومية في بيرو لاسيما رئيس الجمهورية السيد فرناندو بلاوندي تيري ، ورئيس الوزراء ووزير الخارجية السيد لويس بركوفتش رمكا ، ووزير الداخلية الجنرال أوسكار بروش نويل ، ووزير العدل السيد البرتو موسو • ووصف رئيس الجمهورية وأعضاء الحكومة بالتفصيل استراتيجية وتكتيكات منظمة سيندرو لومينوسو والحركات الارهابية الأخرى النشطة في البلاد (مثل توباك أمارو والحركات المتصلة بالاتجار في المخدرات) ، والتي يعتبرونها المسؤولة أساسا عن حالات الاختفاء في بيرو ، وقدموا أرقاما تفصيلية وصورا فوتوغرافية بالأضرار البشرية والمادية التي سببتها • وركز رئيس الوزراء بوجه خاص على أن أكثر من ٠٠٠ ٤ شخص ماتوا نتيجة العنف ، الكثير منهم فلاحون في مناطق نائية ، وأن أكثر من ٦٠ امن رجال الشرطة وحوالي ٦٠ مسؤولا آخرين من الادارة المدنية ماتوا أيضا • وحيث ان منظمة سيندرو لومينوسو كانت ، ولاتزال بدرجة معينة ، هي الحركة الارهابية المهيمنة النشطة في المنطقة التي حدثت فيها حالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي ، فان الفقرات التالية ستركز على بيانات أصدرتها الحكومة فيما يتعلق بتلك المنظمة •

٦٣ - وزود وزير الداخلية عضوي البعثة بمذكرة استنسخت بالكامل :

" منذ بداية " النضال المسلح " (أيار/ مايو ١٩٨٠) حتى الآن ، نتج عن أحداث العنف التي قام بها الحزب الشيوعي في بيرو وارهابيو منظمة سيندرو لومينوسو ١٦٤ حالة قتل لرجال الشرطة : ينتمي ١١٨ منهم (٩ر٧١ في المائة) الى الحرس المدني و ٨ (٥ في المائة) الى شرطة التحقيق و ٣٧ (٥ر٢٢ في المائة) الى الحرس الجمهوري و ١ (٦ر٠ في المائة) الى شعبة الصحة الخاصة بالشرطة • وحدث أعلى عدد من حالات قتل رجال الشرطة في عام ١٩٨٤ ، اذ بلغ عدد الحالات ٥٦ حالة (١ر٣٤ في المائة) ، أعقبها ، بترتيب تنازلي ، ٥٢ حالة (٧ر٣١ في المائة) في عام ١٩٨٣ ، و ٣١ حالة (٩ر١٨ في المائة) في عام ١٩٨٢ ، و ٦ حالات (٣ر٧ في المائة) في عام ١٩٨١ • وحتى الآن حدثت ١٩ حالة قتل (٦ر١١ في المائة) في عام ١٩٨٥ •

وعلى مدى نفس الفترة قتل ٦٨ (٥ر٤١ في المائة) من رجال الشرطة في أياكوتشو ، وهي الادارة التي حدث فيها أعلى عدد من حالات القتل المسجلة • وبالاستمرار في الترتيب التنازلي ، حدثت ٤٧ حالة قتل (٦ر٢٨ في المائة) في ليما ، و ١٤ حالة قتل (٥ر٨ في المائة) في هوانوكو ، و ٧ حالات قتل (٣ر٤ في المائة) في كل من هوانكافليكا وسان مارتين ، و ٥ حالات قتل (٣ في المائة) في لا لبرتاد ، و ٤ حالات قتل (٥ر٢ في المائة) في باسكو ، و ١٢ حالة قتل (٣ر٧ في المائة) في الادارات الأخرى •

وخلال نفس الفترة ، قتل ٨٠ موظفا مدنيا : ٢٩ في أياكوتشو ، و ١٦ في هوانكافليكا ، و ١٢ في باسكو ، و ١٠ في هوانوكو ، و ٥ في لا لبرتاد ، و ٢ في أبوريماك وبونو وأوكايالي ، و ١ في خونين •

وباقتراب تاريخ نقل السلطة ، فليس من المستبعد أن تزداد حالات قتل رجال الشرطة والمدنيين والموظفين الحكوميين ، وذلك لطبيعة أعمال ارهابيي الحزب الشيوعي في بيرو ومنظمة سيندرو لومينوسو التي تتصف بالخيانة والقسوة والتعطش للدماء ٠

ومنذ شهر أيار/ مايو ١٩٨٠ حتى الآن قام ارهابيو الحزب الشيوعي في بيرو ومنظمة سيندرو لومينوسو بتفجير ٣٩٠ برجا كهربائيا ، بتكاليف اقتصادية مرتفعة يتحملها البلد في شكل اصلاحات ، بالاضافة الى ما ترتب على ذلك من قطع التزويد بالكهرباء مما يؤثر على النشاط الانتاجي والاقتصادي ، والأثر النفسي الذي أحدثه ذلك على السكان ٠ وتم تخريب سبعة عشر برجا كهربائيا عام ١٩٨٠ و ٢٨ عام ١٩٨١ و ٤١ عام ١٩٨٢ و ١٠٠ عام ١٩٨٣ ، و ١٠٩ عام ١٩٨٤ و ٩٥ هذا العام حتى الآن ٠

وخلال نفس الفترة ، قام أيضا ارهابيو الحزب الشيوعي في بيرو ومنظمة سيندرو لومينوسو بشن ٤٠١ هجوم على مباني الشرطة ، تم توجيه ٢٣٩ (٥٩٫٦ في المائة) هجوما منها ضد الحرس المدني و ٨٢ (٢٠٫٥ في المائة) ضد شرطة التحقيق و ٦٥ (١٦٫٢ في المائة) ضد الحرس الجمهوري و ١٥ (٣٫٧ في المائة) ضد شعبة الصحة الخاصة بالشرطة ٠

وخلال الفترة ، شنت العناصر الارهابية ١٣٦ ١ هجوما ضد المباني العامة والخاصة ، منها ٥٥٢ هجوما (٤٨٫٥ في المائة) ضد المباني العامة و ٥٨٤ (٥١٫٥ في المائة) ضد المباني الخاصة ، وارتكبت أبرز الهجمات ضد المؤسسات ذات الصلة برأس المال الأجنبي ٠

ونظرا لنوع العمل الذي اشترك فيه عموما ارهابيو الحزب الشيوعي في بيرو ومنظمة سيندرو لومينوسو والحركة الثورية توباك أمارو يوم أو حوالي ٢٨ تموز/ يوليه ١٩٨٥ ، فمن المحتمل أن يضاعفوا من هجماتهم على مباني الشرطة ، وغيرها من المباني العامة والخاصة وأبراج الكهرباء بهدف مواصلة الحصول على دعاية لحركتهم على الصعيد الدولي " ٠

٦٤ - وفيما يتعلق بما أبلغ عنه من حالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي ، ذكر رئيس الوزراء (وهو أيضا وزير الخارجية) أن التحقيقات التي بدأتها الحكومة لم تنته بعد ٠ ومع ذلك ، تظهر النتائج المبدئية أن أكثر بكثير من ١٠٠ شخص ممن أبلغ أنهم من المفقودين قد دونت أسماؤهم في السجلات الانتخابية بعد تاريخ اختفائهم المزعوم ، وقال ان الحكومة ستزود الفريق العام بصور من الدليل ذي الصلة في وقت مناسب ٠

٦٥ - وفي هذا الصدد ذكر وزير الداخلية ان أجهزته قامت بتتبع أثر أكثر من ٤٠٠ حالة من حالات التدوين في السجل الانتخابي بعد تاريخ الابلاغ عن اختفاء الأشخاص ذي الصلة ٠ وزيادة على ذلك ، أكد الوزير لعضوي الفريق العامل أن بوسع النائب العام وموظفيه الاعتماد على التعاون التام من قبل قوات الشرطة المختصة في تحقيقاته في حالات الاختفاء المزعومة ٠

٦٦ - وقامت حكومة بيرو ، بخطاب مؤرخ في ٥ آب/ أغسطس ١٩٨٥ ، بتزويد الفريق العامل بـ ٤٩ نسخة من البطاقات الانتخابية ، تدل على أنها تخص أشخاصا تم تسجيلهم في مكتب السجلات الانتخابية في بيرو بعد تاريخ اختفائهم المزعوم ٠ وكان الفريق العامل قد تسلم نفس هذا النوع من المعلومات من الحكومة في شهر شباط/ فبراير ١٩٨٥ فيما يتعلق بـ ١٧ حالة ، على النحو الذي أبلغت به لجنة حقوق الانسان في دورتها الحادية والأربعين (E/CN.4/1985/Add.1 ، الفقرتان ١٧ و ١٨) ، ومن بين

الردود البالغ عددها ٤٩ ردا المستلمة في شهر آب/ أغسطس ، يوجد ١٤ ردا تتصل بحالات كانت محتواه في الردود الـ ١٧ المستلمة في شهر شباط/ فبراير ، وبذلك يكون العدد الاجمالي للحالات التي تم استلام صور فوتوغرافية لبطاقاتها الانتخابية هو ٥٢ حالة • وبالنسبة لخمسة من هذه الحالات قدمت الحكومة عددا من البطاقات الانتخابية يتراوح بين اثنتين وأربع بطاقات تخص أشخاصا مختلفين بأسماء متطابقة (١٦) •

٦٧ - وفيما يتعلق بأسباب ومسوءوليات حالات الاختفاء المبلغ عنها سلم وزير الداخلية لأعضاء البعثة المفكرة الآتية :

" الأسباب المحتملة التي تفسر اختفاء الأشخاص في بيرو :

١ - هناك أشخاص ، لاسيما الشباب من الجنسين ، تم اجبارهم أو اغراوءهم للاشتراك في صفوف سيندرو لومينوسو والحركة الثورية توباك أمارو ويقومون بالعمل الآن سرا •

٢ - ربما وضعت تقارير مغرضة بشأن حالات اختفاء مزعومة (أسماء صورية لأشخاص لايزالون على قيد الحياة قاموا بتغيير بطاقاتهم الشخصية لتشويه سمعة الحكومة) •

٣ - أشخاص خطفهم وقتلهم أعضاء الحزب الشيوعي في بيرو - سيندرو لومينوسو لتعاونهم مع الشرطة أو لرفضهم الاشتراك في الكفاح المسلح •

٤ - أشخاص ربما هددهم أعضاء الحزب الشيوعي في بيرو - سيندرو لومينوسو ، واختاروا " الاختفاء " من أماكنهم أو أصلهم لتجنب الانتقام ولحماية أرواحهم •

٥ - أشخاص ربما ماتوا في صدام مسلح مع الشرطة ولم يتم التعرف عليهم " •

المعلومات التي قدمها القائد السياسي العسكري للأمن الوطني للمنطقة الفرعية رقم ٥

٦٨ - شرح القائد السياسي العسكري في أياكوتشو ، العميد موري أورزو ، أن جميع الأشخاص المشتبه في أن لهم أنشطة ارهابية ، والذين ألقت القبض عليهم القوات العسكرية أو قوات الشرطة التابعة لقيادته ، قد تم تسليمهم لشرطة التحقيق التي تعتبر مسوءولة عن متابعة الاستفسارات الضرورية لاجراءات الدعوى الجنائية • وقد احترمت شرطة التحقيق في منطقة الطوارىء جميع الحقوق الممنوحة للمحتجزين بموجب الدستور والقوانين ذات الصلة • وزيادة على ذلك ، قامت القوات العسكرية وقوات الشرطة بفحص جميع تقارير الاختفاء على الفور في المنطقة التابعة لقيادته اذا زعم أن تلك القوات مشتركة ؛ وينبغي الوضع في الأذهان أن الكثير من التقارير والدلائل تحوي معلومات زائفة عمدا بقصد تضليل السلطات ، وقد أبلغ عن حالات اختفاء كثيرة لمجرد تغطية أشخاص اشتركوا في صفوف سيندرو لومينوسو •

٦٩ - وقامت دوريات " الدفاع المدني " أيضا بالقبض على عدد من الأشخاص يشتبه في تعاونهم مع سيندرو لومينوسو • وبناء على تعليماته ، تعين تسليم هوءلاء الأشخاص فورا الى الجيش وبالتالي لشرطة التحقيق • وهكذا ، ساعد نظام " الدفاع المدني " ، الذي يقوم الجيش بتوجيهه ومساعدته ، في تقليل أنشطة سيندرو لومينوسو •

٧٠ - واستمرت السلطات المدنية في المنطقة التابعة لقيادته في العمل بشكل استقلالي • وكان هناك تعاون كامل بين شتى قوات النظام العام التابعة لقيادته وبين ممثلي مكتب النائب العام

وممثلي السلطة القضائية • وكلما ظهرت مزاعم بأن قوات الجيش أو الشرطة التابعة لقيادته مسؤولة عن حالات اختفاء ، كانت التدابير تتخذ على الفور للتحقيق في تلك المزاعم • ومع ذلك ، ثبت ان جميع تلك المزاعم ليس لها أساس • وعندما أخطر عضوا البعثة العميد موري أورزو بعدد الشكاوى الكبير الذي تم استلامه في هذا الصدد ، ورجياه شخصيا أن ينظر في خمس حالات مختارة حدثت مؤخرا ، رضى بادىء الأمر لكنه أرسل فيما بعد رسالة يذكر فيها أنه غير مخول له القيام بذلك •

المعلومات التي قدمها النائب العام والمدعون العامون

٧١ - وكان هناك جزء هام جدا من الزيارة مكرس للمناقشات مع النائب العام (Fiscal de la Nación) الذي يرأس مكتب النائب العام (Ministerio Público) والنظام الهرمي للمدعين العامين • ويتمتع منصبه ، الذي تم انشاؤه بموجب دستور عام ١٩٧٩ ، بالاستقلال الكامل ولا ينتمي الى فروع الدولة التشريعية أو التنفيذية أو القضائية • ولذلك ، فلا يمكن اعتبار آرائه انعكاسا لموقف الحكومة الحقيقي ، لكنها ذات قيمة بالغة في سبر أغوار عملية التحقيق طالما انه والمدعين العامين هم الأجهزة الرسمية لتلقي الشكاوى المتعلقة بحالات الاختفاء ، واجراء التحقيق الضروري ، وفي مباشرة اجراءات الدعوى الجنائية المناسبة •

٧٢ - انها هي تلك المؤسسة التي تملك ، نظريا على الأقل ، السلطة والصلاحية لضمان التمتع بجميع الحقوق المدنية كما سبق وصفها في الفقرتين ٢٦ و ٢٧ من التقرير الحالي (١٧) • ولذلك ، قرر عضوا البعثة مقابلة النائب العام والأمين العام لمكتب النائب العام في ليما ، وكذلك سلفيهما ذوي الصلة ، اللذين تم استلام أغلب الشكاوى أثناء شغلهما للمنصبين ، فضلا عن المدعي العام الأعلى والمدعي العام الاقليمي في أياكوتشو •

٧٣ - ووصف النائب العام الاجراءات التي يستخدمها المدعون العامون في التحقيق في حالات الاختفاء ، والسلطات والموارد الممنوحة لهم وكذلك الصعاب المتنوعة التي يواجهونها في قيامهم بالتحقيقات • وأعرب عن أسفه خصوصا لأن ٣٠ في المائة فقط من الموظفين المؤهلين المطلوبين هي النسبة المتاحة بالفعل وأن أكثر من نصف المدعين العامين فقط معينون تعيينا مؤقتا •

٧٤ - وفي منطقة الطوارىء بوجه خاص كان جميع المدعين العامين تقريبا معرضين للمضايقات والتهديدات من جانب كل من سيندرو لومينوسو والقوات المسلحة • وقتل أحد المدعين العامين ، بل انه هو نفسه تعرض للتهديد • وكان من شأن المناخ النفسي في منطقة الطوارىء أن جعل الحصول على أدلة واضحة وبرهان كامل للمزاعم أمرا حتى أكثر صعوبة •

٧٥ - وهناك صعوبة أخرى وهي أن شرطة التحقيق المسؤولة عن التحقيق في المزاعم تحت اشراف المدعين العامين كانت خاضعة لأوامر القائد العسكري السياسي • وعمليا ، أبلغت شرطة التحقيق في الأغلب عن نتائج سلبية في أعقاب تحقيقاتها •

٧٦ - وعموما لم يكن من المسموح به مطلقا للمدعين العامين دخول ثكنات القوات المسلحة • وحيث زعم كثير من الأقارب أن الأشخاص المفقودين قد أخذوا الى الثكنات بعد اعتقالهم ، فلم يتمكن التحقيق في تلك الحالات عموما من تجاوز تلك النقطة (١٨) • وأضاف النائب العام ان تعليق الحريات الكاملة في منطقة الطوارىء لا يؤثر مطلقا في حق المدعين العامين في التفتيش على السجون

الرسمية حتى وان كانت في الثكنات (١٩) • وبرغم وجود دلائل قوية على افراط القوات المسلحة والشرطة ، أعرب النائب العام عن اقتناعه بأن هناك أشخاصا كثيرين ممن أبلغت عائلاتهم عن اختفائهم اشتركوا في الحقيقة في صفوف سيندرو لومينوسو •

٧٧ - كما قام النائب العام أيضا بتزويد عضوي البعثة بنسخة من التعليمات المكتوبة التي سبق وأعطاها للمدعين العامين فيما يتعلق بتناول الشكاوي الخاصة بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي • وبالاضافة الى التوجيهات ذات الخاصية الادارية أساسا ، تنص التعليمات على انه : " لا يجوز في أي حالة من الحالات أن تتسبب تحقيقات الشرطة في تعليق التحقيقات وجمع الأدلة والتي من المقرر أن يقوم بها ممثلو مكتب النائب العام " • وينبغي أن تنص أية مراسلات مكتوبة بين المدعين العامين والسلطات الأخرى على أن المعلومات المطلوبة هي في حدود السلطات التي خولها القانون التنظيمي لمكتب النائب العام ويتعين توضيح وقت محدد معقول للرد • فاذا لم يصل رد في غضون الفترة الموضحة يتكرر الطلب مرتين متتاليتين مع التركيز على أن من واجب السلطات الالتزام بالرد • فاذا لم يكن هناك رد على المراسلات فيستطيع المدعي العام الاقليمي أن يشرع في صياغة شكوى متعلقة لانتهاك السلطة الشرعية ومقاومتها ويحيط النائب العام بحقائق ونصوص القانون ذات الصلة •

٧٨ - وقام النائب العام الأول ، الذي رأس مكتب النائب العام من شهر أيار/ مايو ١٩٨٤ الى آذار/ مارس ١٩٨٥ ، بتقديم صورة مماثلة لعضوي الفريق العامل فيما يتعلق بالمسوءوليات المحتملة لحالات الاختفاء وأسباب الافتقار الى التقدم في التحقيقات الرسمية • وأعرب هو الآخر عن أسفه لعدم تلقي المدعين العامين تعاونا من القوات المسلحة وشرطة التحقيق والحرس الوطني الذين كانوا جميعا تابعين لأوامر القيادة السياسية العسكرية لمنطقة الطوارىء •

٧٩ - وركز أيضا على ان كثيرا من المدعين العامين قد عانوا من تهديد المنظمات الارهابية أو من الجيش والشرطة ، الأمر الذي حدا ببعضهم الى عدم مواصلة التحقيقات بالنشاط المطلوب • ولهذا السبب قام في بعض الحالات بتعيين مدعين عامين مخصصين ووجه تهم اهمال الواجب الى بعض الموظفين • وكان لمناخ الارهاب آثار عكسية مماثلة على السلطة القضائية •

٨٠ - وأثناء اقامة عضوي البعثة في أياكوتشو قابلا أيضا عميد كبار المدعين العامين مع ثلاثة من كبار المدعين العامين لادارة أياكوتشو الذين كرروا أساسا ذكر الصعوبات المذكورة أعلاه • ودعا عميد كبار المدعين العامين عضوي البعثة الى التعرف على الخطوات التي اتخذها المدعون العامون التابعون للادارة فيما يتعلق بالشكاوى الخاصة بحالات الاختفاء • وفي هذا الصدد لا يمكن بالطبع فحص المواد المقدمة فحصا كاملا ، لكن لاحظ العضوان انه في مقاطعة هوامانغا التي تقع فيها مدينة أياكوتشو ، والتي تعد مقاطعة واحدة من ست مقاطعات تابعة لادارة أياكوتشو ، تم تلقي عدد اجمالي من الشكاوي يبلغ ٢٤٧ ١ شكوى وتمت معالجتها خلال الفترة من ١٩٨٣ الى ١٩٨٥ • ومن ضمن هوءلاء الأشخاص المفقودين البالغ عددهم ٢٤٧ ١ شخصا ، لم يظهر سوى ٩١ شخصا حتى الآن •

٨١ - وأخبر المدعي العام في هوانتا عضوي البعثة أن بمقدوره التأكيد على أن عددا من الأشخاص المبلغ عن فقدهم قد حجزوا في الميدان الرياضي (٢٠) الذي تقع فيه ثكنات كتيبة البحرية التي لها قاعدة في هوانتا • وتم فيما بعد اطلاق سراح بعض هوءلاء المحتجزين ، وزود العضوين بأسماء الأشخاص الذين يعرفهم •

٨٢ - وفي نهاية الزيارة قدم النائب العام لعضوي الفريق العامل مجموعة من المعلومات المعالجة بالحاسبة الالكترونية تتعلق بـ ٥٠٠ حالة اختفاء عرضت على المدعين العامين ، مظهرة الخطوات الرسمية المتخذة في كل حالة وكذلك النتائج التي تم التوصل اليها • ووعد النائب العام بأن يرسل للفريق مجموعة أخرى عن ٦٠٠ حالة في غضون أمد وجيز ، ومع ذلك ، لم تصل تلك المجموعة حتى وقت اعتماد التقرير الحالي •

٨٣ - ويكشف تحليل المجموعة الأولى البالغة ٥٠٠ حالة أن النائب العام قد اتخذ التدابير التحقيقية الآتية :

(أ) استفسارات لتحديد المركز القانوني للشخص المفقود ، فهل هو يحاكم من جانب قاض محلي أو انه محجوز في مباني الشرطة المحلية أو في أحد المعتقلات الرسمية • وفي بعض الحالات ، أرسل طلب معلومات بشأن المركز القانوني الى القائد السياسي العسكري لمنطقة الطوارىء• (وفي بعض الحالات ، تم توجيه رسالتين للتذكرة ، ولكن يبدو انه لم يرد رد من القائد) ؛

(ب) طلبات للحصول على معلومات من مدير المكتب العام للسجلات الانتخابية حتى يمكن تقرير ما اذا كان الشخص المختص مسجل للتصويت أو صوت فعلا في الانتخابات الوطنية التي أجريت يوم ١٤ نيسان/ أبريل ١٩٨٥ •

المعلومات التي قدمها رئيس المحكمة العليا وأعضاء السلطة القضائية

٨٤ - قدم رئيس المحكمة العليا لعضوي الفريق العامل شرحا مفصلا لاجراء الاحضار أمام المحكمة في بيرو • ويرد وصف لهذا الاجراء في الفقرة ٢٥ من هذا التقرير •

٨٥ - وزيادة على ذلك ، ركز على أنه بالنسبة لأية اجراءات في الدعوى الجنائية المتصلة بالاختفاء ، يتطلب النظام القضائي في بيرو أن يقوم ممثلو الادعاء برفع دعوى ضد شخص محدد بوضوح • وحيثما كان هناك موظفون عسكريون مشتركون ، فان مسألة اختصاص القضاء المدنية أو العسكرية ينبغي أن تتقرر • وفي هذا الصدد ذكر حالة حديثة عرضت أمام المحكمة العليا التي قام برئاستها لصالح القضاء العسكري • وفي هذا القرار المتصل باكتشاف مقابر جماعية في بوكاياكو ، قررت المحكمة العليا يوم ١٠ نيسان/ ابريل ١٩٨٥ :

" ان القوات المسلحة ، بقيامها بالعمل في منطقة واقعة في حالة طوارىء ، فانها تفعل ذلك على نحو دائم ، وانه لهذا السبب يعتبر التصرف الداخل في الاتهام جريمة ارتكبت أثناء أداء واجب رسمي ، طالما وأنها حدثت كنتيجة للواجبات العسكرية أو أثناء ممارستها"•

وفي الحيثيات ينص القرار ضمن ما ينص على أن :

" الجرائم المرتكبة أثناء القيام بالواجب الرسمي ليست قاصرة على مجرد الجرائم التي تتعلق أو تؤثر في ممارسة المهام التي يقوم بها رجل الخدمة ، وانما تغطي أيضا كل ما له صلة أو أثر على مهام أو أنشطة كل رجل من القوات المسلحة بحكم انتمائه الى القوات المسلحة ، طالما وانه من غير المطلوب وجود رابطة سببية بين الجريمة المرتكبة والمهمة : اذ يكفي الحدوث العرضي " •

سادسا : منظمات حقوق الانسان والاقارب ورابطاتهم والمصادر الأخرى للتقارير عن حالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي ودور الصحافة

٨٦ - جاءت التقارير الأولى بشأن حالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي في بيرو التي وصلت الى الفريق العامل في خريف عام ١٩٨٣ من رابطة حقوق الانسان في بيرو • وفي الشهور التالية ، قامت منظمتان من بيرو لحقوق الانسان ، وهما ، اللجنة الوطنية لحقوق الانسان واللجنة الأسقفية للعمل الاجتماعي التابعة للكنيسة الرومانية الكاثوليكية ، بتزويد الفريق العامل ، مشافهة وكتابة ، بتقارير بشأن حالات الاختفاء وبمعلومات ذات طبيعة عامة فيما يتعلق بالمشكلة (٢١) •

٨٧ - وأتيح لعضوي البعثة ، أثناء زيارتهما لبيرو ، المزيد من المناسبات لاجراء مقابلات مع ممثلين عديدين لهذه المنظمات • كما قابل العضوان أيضا عدة أفراد من الشهود وأقارب المفقودين قامت تلك المنظمات بتقديم بعضهم بينما اتصل آخرون بالبعثة من تلقاء أنفسهم •

٨٨ - وأثناء عام ١٩٨٥ بدأ أقارب المفقودين أيضا في تنظيم أنفسهم في رابطات عائلية على غرار البلدان الأخرى التي توجد فيها مشكلة حالات الاختفاء • وقابل عضوا البعثة ممثلين لاثنتين من هذه الرابطات وهما ، لجنة أقارب المختفين - المحتجزين الذين لجأوا في ليما والتي تم تأسيسها في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٥ ، وتحتفظ بمكاتب في هوانكافيليكا وهوانتا ، والرابطة الوطنية لأقارب الأشخاص المخطوفين والمحتجزين المختفين في المناطق المعلن أنها في حالة طوارئ في بيرو التي مقرها في أياكوتشو • وقد أحضرتا هاتان الرابطتان أعدادا كبيرة جدا من أعضائهما أمام الفريق العامل حتى أنه طلب منهما اختيار أكثر الحالات تمثيلا لتقديمها تقديما شفويا •

٨٩ - وسعت موءسسات أخرى للاتصال بالعضوين وهي لا تعنى مباشرة بحقوق الانسان وانما يساورها القلق على مصير بعض أعضائها الذين اختفوا • وهكذا استقبل عضوا الفريق العامل ممثلين عن رابطات الأراضي الزراعية لادارة أياكوتشو والكنيسة الانجيلية وكذلك ممثلين عن رابطة عمال الاقليم الصحي الثاني عشر/ ألف (أياكوتشو) • كما قامت جامعة هوامانجا ، الواقعة في مدينة أياكوتشو ودائرة المساعدة القانونية التابعة لها ، بتزويدهما بمعلومات ذات طبيعة عامة وتقارير بشأن حالات الاختفاء• كما تسلما معلومات ذات طبيعة عامة من مركز بيرو لدراسات وتشجيع التنمية ، ومن لجنة القانونيين الاندية ومن أعضاء رابطات المحامين في ليما وأياكوتشو والممثلين البارزين لوسائط الاعلام والحياة الأكاديمية •

٩٠ - وعموما ، كان عضوا البعثة راضيين عن موثوقية الأقوال المستلمة قبل وأثناء البعثة • كما استطاعا أيضا ملاحظة أن منظمات حقوق الانسان في بيرو قادرة على اعطاء المساعدة القانونية الفعالة والتأييد المعنوي لعدد كبير من عائلات الأشخاص المفقودين رغم الصعوبات الكثيرة في فرص الوصول الى المناطق النائية في منطقة الطوارئ • وزودت الفريق العامل عموما بمعلومات مدعومة دعما وثائقيا جيدا • وكان انطباع الفريق العامل هو أن المنظمات المهتمة بحالات الاختفاء والتي اتصلت بالفريق ليست هي المنظمات التي تسعى الى هدف سياسي بالرغم من أن بعض أعضائها ينتمون ، بصفتهم الفردية ، الى شتى الأحزاب السياسية أو يلعبون دورا في الحياة السياسية في البلد •

٩١ - وينبغي ملاحظة انه من ضمن العدد الاجمالي لحالات الاختفاء المحالة الى الحكومة حتى الآن، هناك عدد معين تم استلامه من منظمة العفو الدولية ومن باكس رومانا • ومع ذلك ، لم يتصل مندوبون عن هاتين المنظمتين بعضوي الفريق العامل أثناء زيارتهما لبيرو •

٩٢ - وعموما ، فان مسألة مراعاة حقوق الانسان ، وعلى الأخص مشكلة حالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي ، قد أضفيت عليهما الصفة السياسية بشكل كبير في بيرو ، مما لا يسهل ، في واقع الأمر ، فهمهما ولا حلهما حلا نهائيا • ويتضح اضفاء الصفة السياسية على المسألة من التغطية الحادة ، والحساسة أحيانا ، التي تلقاها مشكلات حقوق الانسان في منطقة الطوارىء في صحافة بيرو • ومن شأن الأعداد المرتفعة للجرائد اليومية ذات الاتجاهات السياسية المتباينة في ليما وأياكوتشو ، فضلا عن الدوريات الأسبوعية الهامة ، أن تظهر بوضوح الدور الايجابي للصحافة التي نقلت باسهاب أنشطة عضوي الفريق العامل أثناء زيارتهما لبيرو ، وكان هناك حشد ضخم من الصحفيين يصاحب العضوين أو ينتظرهما في أغلب مواعيدهما • ولاحظ الفريق العامل باهتمام عددا من التقارير والتعليقات الهامة بشأن حالات الاختفاء في صحافة بيرو ، ولكن لا توجد حالة واحدة من الحالات المحالة الى الحكومة قائمة على تقارير الصحافة •

سابعا - العواقب الاقتصادية والاجتماعية

٩٣ - تمثل الفقرات التالية محاولة لنقل بعض الملاحظات والشهادات المتلقاة خلال الزيارة ، يجوز أن تبين مدى تضرر السكان الذين كانوا يقاومون في الأصل الفقر المتفشي والأمية والاستغلال بالرعب والعنف السائدين في المنطقة الخاضعة لحالة الطوارىء حتى قبل أن تبدأ أعمال تمرد العصابات واجراءات مكافحة الارهاب (٢٢) •

٩٤ - وكما يحدث عادة في مثل هذه الظروف ، فان أكثر الذين يعانون هم أفقر وأضعف قطاعات السكان ، أي البلاد الريفية الصغيرة الواقعة في مناطق نائية والأطفال والنساء والمسنين • وتحدّث العديد من الشهود عن بلاد واقعة في المنطقة الخاضعة لحالة الطوارىء استسلمت في نهاية الأمر لضغوط ارهابية وانضمت الى قوات العصابات أو ساندتها بعد أن عانت من شتى أنواع المضايقة والرعب من جماعة سينديرو لومينوسو شملت قتل زعمائها وسلطاتها • وقاومت بلاد أخرى ولكنها حوصرت وحيل بينها وبين متابعة أشغالها اليومية ، لاسيما عندما كانت تقوم برعاية محاصيلها أو ماشيتها أو تم قتلها ببساطة • وعندما أخذت السلطات تقاوم الارهاب بجدية ، تعرضت نفس المجموعات اما لعقوبات شديدة لمساندتها لجماعة سينديرو لومينوسو أو وقعت بين الجبهتين • وربما يظهر عدد من الذين قتلوا بهذه الطريقة على قائمة الأشخاص المفقودين لأن نادرا ما تم الاعتراف بوفاتهم في المعارك أو نتيجة لهجمات وجهت ضد بلاد أو ضد فلاحين منعزلين • وقد جرى اختطاف أو اعتقال آخرين ولم يظهروا قط مرة أخرى •

٩٥ - وقد اضطر آلاف من الفلاحين الذين تهددهم الموت والعنف الى مغادرة بلادهم وديارهم • وقد لجأوا الى العيش في الأودية الأكثر تأهيلا بالسكان وفي ضواحي المدن الواقعة في المنطقة الخاضعة لحالة الطوارىء أو هاجروا الى مناطق أخرى ، لاسيما الى ليما حيث يعيشون في بؤس مدن الأكواخ مجردين من الوظائف والموارد ومعرضين للجرائم دون أن يكون لديهم بصيص أمل للمستقبل •

وقد تركوا وراءهم ، برحيلهم أساس معيشتهم بأكمله وأصبحوا يعتمدون على مصادر المساعدة الاجتماعية الشحيحة بالفعل وأصبحوا من ثم أكثر قابلية اما للانضمام الى جماعة سينديرو لومينوسو أو للاتهام بمساندتها .

٩٦ - وقد انضم العديد من هؤلاء الفلاحين المستأصلين الى نظام " الدفاع المدني " (أنظر الفقرة ١٩) . فقد كان هذا الانضمام الامكانية الوحيدة المتاحة للعديد لبقائهم على قيد الحياة خاصة عندما اضطرتهم الظروف الى ترك أرضهم أو عندما دمرت مساكنهم أو في الحالات التي اختفى أو قتل فيها أرباب الأسر . وتفيد المعلومات التي أتاحتها السلطات العسكرية الى أعضاء البعثة بأن القوات المسلحة قد شجعت على انشاء مجموعات " الدفاع المدني " وأمرتها بالتجمع في المراكز المحلية الاستراتيجية القريبة غالبا من الثكنات أو المواقع العسكرية حيث يمكن تزويدها بالحماية العسكرية وارشادها للقيام بمهام الخفر . وتركز آلاف من الفلاحين (٢٣) الوافدين من مناطق مختلفة ، بما فيهم أسر بأكملها ومئات من الأطفال في بعض هذه المناطق حيث يعيشون الآن في مساكن بدائية للغاية ويعتمدون على حصص غذائية دنيا تقدمها اليهم القوات المسلحة أو يحصلون عليها بالذهاب بانتظام الى أرضهم حيث تركوا محاصيلهم وماشيتهم .

٩٧ - وبناء على دعوة القائد العسكري السياسي ، توجه أعضاء البعثة الى أحد مخيمات " الدفاع المدني " في منطقة آكو حيث تسنى لهم مشاهدة حوالي ٢٠٠ فلاح مستأصل يعيشون في عشش من القش مجردين من الامدادات الغذائية الكافية ومن وسائل النظافة ومن الخدمات الصحية والمدارس اللازمة لأطفالهم الكثيرين . وقال العديد من هؤلاء الفلاحين الى أعضاء الفريق العامل ان أقرباء لهم قد اختفوا وأنهم في حاجة الى الحصول على مساعدة رسمية للهروب من ظروف الفقر الراهنة التي يعيشون في ظلها .

٩٨ - ان وضع السكان واضح ومحزن في آن واحد . فهناك آلاف من الأطفال المتيتمين ومن الأرامل أو الزوجات اللاتي لديها أسر كبيرة واختفى معولها ومن الأمهات اللاتي فقدن أطفالهن . ولم تجد سوى نسبة قليلة من الأطفال المتيتمين مأوى في مراكز أنشأتها منظمات خيرية كالكنيسة الكاثوليكية وغيرها من المراكز الدينية المماثلة . وقام أعضاء الفريق العامل بزيارة مركز لنمو الأطفال يديره أفراد بصفتهم الشخصية ويأوي حوالي ١٦٠ طفلا ، وكنيسة كاثوليكية في منطقة آياكوتشو يتلقى فيها حوالي ٣٠٠ شخص غذاءهم اليومي الذي هو وسيلة عيشهم الوحيدة .

٩٩ - كما ان وضع أسر الأشخاص الذين اختفوا صعب بشكل خاص . فبأمل العثور على الأقارب المعتقلين ، يتجول العديد منها من سجن لآخر ومن ثكنة الى أخرى قاطعة عدة كيلومترات مشيا على الأقدام وحاملة أطفالها الذين تعجز عن تغذيتهم . وتحاول الحصول على معلومات عن الأشخاص العزيزين عليها بتوجيه الأسئلة الى أي شخص خاصة الى الأشخاص المعروف بأنهم اعتقلوا وأفرج عنهم . وتحاول في حالات كثيرة الوصول الى الأماكن المعروفة بوجود مقابر جماعية فيها ولكنها لا تنجح دائما لأن السلطات العسكرية قد حظرت الوصول الى هذه الأماكن ولأن الخطر قائم لأن تعتقل هي الأخرى . وقد تمكن البعض منها من التعرف على جثث الأقارب المفقودين على اثر دعاوى قانونية رفعت للحصول على اذن المحكمة بغية اخراج الجثث المدفونة في مقابر جماعية . وقد وجدت أسر أخرى جثثا غير مدفونة في أماكن مختلفة .

١٠٠ - ومما يزيد من قلق الأقارب عدم معرفتهم بما حدث لأحبائهم • فشكهم المستمر وتفانيهم في البحث الدؤوب أو أملهم يحول دون اعادة تكوين حياتهم • ويشعر أيأسهم ان ليس هناك شيء آخر يمكن فقدانه • وقد فقد العديد منهم الثقة بالدولة وبموءسساتها • ولن يتمكن العديد منهم من اعادة الاندماج قط في المجتمع ، ولكن يأسهم وبأسهم ليسا سوى واحد من الأبعاد الفاجعة للعنف الذي يسيطر على هذا الجزء من البلد •

ثامنا - ملاحظات ختامية

١٠١ - يوجه الفريق العامل الشكر الى حكومة بيرو ويعرب عن تقديره لدعوته الى الذهاب الى البلد وزيارته في أوقات صعبة ولاشك وللتعاون الذي تلقاه أعضاء البعثة •

١٠٢ - وليس الفريق العامل بمثابة محكمة ومن ثم فهو غير مطالب بتحديد جرم أو براءة أفراد بصدد ادعاءات محددة • بل ان المطلوب منه ، فضلا عن توضيح الحالات ، هو القيام على مستوى تجريدي مرتفع ، بتحديد الآليات والأشخاص المعنيين فيها في حالة استجواب معينة عن حالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي بغية ابلاغ اللجنة تبعا لذلك • وعليه ، لا تدخل معايير الأدلة التي ينبغي للمدعي العام أن يستوفيها وللقاضي أن يطبقها في حالات جنائية ضمن اختصاصات الفريق العامل • ومع ذلك ، يتعين عليه أن يقدر أية حالة اختفاء في ضوء جميع المواد والشهادات المتاحة له بعد أن يكون قد درس صحتها بدقة •

١٠٣ - وليست الحالة في بيرو بحالة يحسد عليها • فبالاضافة الى الكوارث المناخية والى اقتصاد مرهون الى حد كبير ، تعرض البلد لحركة اقتحام شنتها منظمة عصابات وحشية • وفي ظل هذه الظروف ، يحتاج البلد الى زعامة استثنائية ملتزمة بشدة بحقوق الانسان لشن هجوم فعال ضد الرعب الذي تشيعه جماعة سينديرو لومينوسو دون اللجوء الى فرض اجراءات رعب مضادة • وهذه المهمة مهمة صعبة بالتأكيد •

١٠٤ - ومن سخرية القدر أن جماعة سينديرو لومينوسو قد لجأت الى الاستخدام الفعلي للعنف للمرة الأولى عشية انتخاب حكومة ديمقراطية بعد أن ساد الحكم العسكري في البلد لمدة ١٢ عاما • ومما لاشك فيه ان عددا كبيرا جدا من حالات الاختفاء قد حدث في بيرو منذ ذلك الوقت • ويبدو بالفعل ان الغالبية العظمى من الحالات المبلغ عنها للنائب العام خلال السنوات الخمس التالية هي حالات حقيقية عن أشخاص مفقودين حتى اذا طرح المرء عدد الحالات التي تم فيها قيد أشخاص وردت أسماوءهم في قوائم على أنهم أشخاص مفقودون بالتأكيد في سجلات انتخابية في بيرو بعد التاريخ المزعوم للاختفاء •

١٠٥ - فهناك أدلة كثيرة تفيد بأن جماعة سينديرو لومينوسو تقوم باختطاف الأشخاص أساسا لاجبارهم على الانضمام الى صفوفها وليس كوسيلة من وسائل الانتقام • اذ عموما لا تظهر حالات الاختفاء على ما يبدو ضمن وسائل التصفية الرئيسية التي طبقتها جماعة سينديرو • ولكن نظرا لما تعرف به الحركة من قدرة على الاجتذاب ، وخاصة لدى الشباب ، يحتمل أن يكون عدد من الأشخاص المدرجة أسماوءهم في قوائم بوصفهم أشخاصا مفقودين قد انضموا بالفعل طوعا الى جماعة سينديرو لومينوسو •

١٠٦ - ويتبين من العدد الساحق للشهادات والبيانات الواردة من مجموعة واسعة من المصادر ان النسبة الكبرى من حالات الاختفاء قد حدثت خلال الحملة المضادة للتمرد التي قامت بها شتى فروع القوات المسلحة والشرطة منذ نهاية عام ١٩٨٢ • ويؤكد الرسم البياني الوارد على الصفحة رقم ١٤ ذلك لدرجة انه يبين زيادة ملحوظة في عدد حالات الاختفاء التي حدثت على اثر وصول العسكريين الى السلطة في مكافحة الارهاب •

١٠٧ - وقد أعلن عن حالة الطوارىء في بيرو وترتب عليها رسميا تعليق أربعة حقوق وحريات يمكن بالفعل الخروج عنها بموجب أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي تعتبر بيرو طرفا فيه • وتتركز المنطقة التي تنطبق عليها حالة الطوارىء بشكل خاص على مدينة أياكوتشو وتشمل جميع الأقاليم التي تفشت فيها أنشطة أتباع جماعة سينديرو المدمرة • وقد منح القانون القائد السياسي العسكري في المنطقة سلطة كاملة لا وحسب على جميع القوات المسلحة والشرطة بأكملها بل وأيضا على جميع السلطات المدنية • ولا يربط هذه المنطقة بالحكومة في ليما سوى خط رفيع من السلطة • وعليه ، وحتى عام ١٩٨٢ ، كانت القوات المسلحة تتمتع بقدر كبير من الحرية في مقاومة جماعة سينديرو لومينوسو واقامة النظام العام كلما رأت ذلك ملائما ، في الوقت الذي لم تعد أفعالها تخضع فيه للرقابة الديمقراطية العادية • ونتيجة لذلك ، كان الطريق ممهدا لأن ينشأ وضع تحدث فيه بالضرورة حالات اختفاء وما يلازمها من انتهاكات لحقوق الانسان ان آجلا أم عاجلا •

١٠٨ - ويلجأ أقارب الأشخاص المفقودين في معظم الحالات الى السلطات لابلاغها عن حالات الاختفاء ، علما بأن ذلك لم يحقق حتى الآن نتيجة كبيرة • ذلك أن نوعا من الشلل المؤسسي قد استتب بالفعل في المسائل المتعلقة بحماية حقوق الانسان في المنطقة الخاضعة لحالة الطوارىء • ويجري انتقاد المدعين العامين لعدم اضطلاعهم بالتحقيقات الملائمة من أجل تعيين الجهات المسؤولة أو تأمين الافراج عن الأشخاص المعتقد بأنهم معتقلون • ويصر المدعون العامون من جانبهم على أن السلطة العسكرية والشرطة تحبط جهودهم وأنهم يفتقرون الى الموارد الملائمة • كما أنهم يشيرون الى أن شرطة التحقيق المفترض أن تساعدهم في عملهم تخضع للقيادة العسكرية • وتؤكد السلطات العسكرية أنها غير مسؤولة عن حالات الاختفاء ، وهي تلزم الصمت بخصوص الاجراءات التي تتخذها بموجب حالات الطوارىء • وتحيل السلطة القضائية جميع القضايا التي ينطوي فيها الأمر على الملاك العسكري الى المحاكم العسكرية • لذلك يبدو أن أي نظام قانوني ثابت غير مؤهل نظريا لأن يعمل على نحو ملائم علما بأن من المفترض أن يؤمن حماية حقوق الانسان اذا ما طبق تطبيقا صارما • ونتيجة لذلك ، يعتقد بالفعل أن أقلية من هؤلاء الذين اختفوا قد اعتقلوا ، وليست هناك حالات معروفة عن ادانة المسؤولين عن هذا الاعتقال •

١٠٩ - وقد تركت منظمات حقوق الانسان ورابطات الأسر انطباعا طيبا لدى البعثة والفريق العامل بتزويدهما عموما بمعلومات ثابتة تؤيدها المستندات الملائمة • ورغم جو الخوف الذي يقال انه خيم على منطقة أياكوتشو ، فقد جاء مئات من الشهود على الملأ لمقابلة أعضاء البعثة تحت أعين السلطة العسكرية في جميع الحالات • ومن الأمور المدهشة أيضا الحرية المطلقة التي منحت لوسائل الاعلام التي قامت باصدار تقارير مكثفة عن أنشطة البعثة • وقد تجلى بوضوح مدى ادراك أهالى بيرو لما يحدث حول منطقة أياكوتشو خلال المناقشات العديدة التي جرت مع السكان من مختلف قطاعات الحياة السياسية والقانونية والدينية والفكرية في بيرو •

١١٠ - وتعكس مسألة العنف في بيرو تشابكا خطيرا ومعقدا لعوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية خلفتها القرون الخالية • ويبدو أن التخلف الشديد الذي تعاني منه منطقة أياكوتشو قد كان عاملا هاما أسهم فيه • لذلك يبدو أن استراتيجية انمائية شاملة هي الكفيلة وحدها بأن تبعث على الأمل في جعل البنية الاجتماعية للسكان المتضررين أكثر مرونة في المدى الطويل • وربما يتسنى بعد ذلك للسكان أن يقاوموا على نحو أفضل التأثير السيء الناتج عن الحركات العنيفة وأن يعيشوا حياة طبيعية في نهاية الأمر •

١١١ - وقد تراءى لأعضاء البعثة أنه يمكن القيام ، في الأجل القصير ، باتخاذ عدد من التدابير التي يجوز أن تخفف من بعض الجوانب التي تنطوي عليها مشكلة الاختفاءات • ويبدو أن الأمن والسلامة الشخصية من التدابير الجوهرية الواجب اتخاذها في المقام الأول كيما لا يشعر سكان المدن والضواحي بعد ذلك بتهديد العنف الوارد من كل صوب • وثانيا ، ينبغي تعليم رجال الشرطة والقوات المسلحة العاملة في المنطقة المفاهيم الأساسية للنظام القانوني في بيرو وتدريبهم على المسائل المتعلقة بحقوق الانسان • وثالثا ، ينبغي تزويد السلطة القضائية ومكتب النائب العام بضمان فعال بالحصول على التعاون من جميع فروع السلطة التنفيذية ، لاسيما من القوات المسلحة وكذلك على الموارد اللازمة للاضطلاع بمهامها على نحو ملائم • وأخيرا ، وفي ضوء المعاناة الحادة التي يشعر بها العديد من أقارب الأشخاص المختفين ، يبدو أن الأمر يتطلب وضع نوع من أنواع برامج الاغاثة من أجل التخفيف من وطأة مصيرهم المؤسف •

١١٢ - فأينما انفجر العنف يقع أبرياء عديدون ضحية له ، وليست منطقة أياكوتشو استثناءا من ذلك • وقد وقع هنود كيشوان ، المنغمسون أصلا في البؤس الناتج عن الفقر والمرض وانعدام الفرص والمعزولون عن بقية أنحاء البلد في دوامة الأطراف المتحاربة • واليوم ، ومع قتل أو فقدان هذا العدد الكبير من الأزواج والأبناء ، أصبحت الأسر التي كانت تقليديا أسرا كبيرة معوزة وتعيش في ظروف محزنة دون غذاء ورعاية صحية ملائمة • وقد ترك الرعب الذي وقعوا ضحيته آثارا لن تزول قبل عدة أجيال - هذا اذا زالت على الاطلاق •

الحواشـــي

(١) يرد ذكر التطورات اللاحقة في الفرع الخامس ببيرو في التقرير الرئيسي للفريق العامل (E/CN.4/1986/18) .

(٢) أصبح الديناميت الذي يكاد أن يكون سلعة منزلية في المنطقة السلاح الرئيسي للحركة .

(٣) يبدو ان فرض هذه "الأخلاق الجديدة " على المجتمعات المحلية كان في جانب منه يتألف من أحياء القيم والتقاليد القديمة وفي جانب آخر جاء استرشادا بالأنماط الماركسية .

(٤) في وقت زيارة الفريق العامل الى بيرو كانت حالة الطوارىء معلنة في المناطق التالية : في محافظة أياكوتشو : أوامانغا ، هوانتا ، لامار ، فيكتور فاخاردو ، كانغاليو ، فيلكاشوامان ، أوانكا سانكوس ؛ في محافظة أوانكافيليكا : أوانكافيليكا ، تاياكاخا ، انغاراييس ، كاستروفيرينا ، تشوركامبا ، اكوبامبا ، اوايتارا ؛ في محافظة أوانوكو : مارانيون ، ليونسيو برادو ، أواماليبس ، أمبو ، دوس ديمايو ، أوانوكو ؛ في محافظة باسكو : دانييل كاريون ، باسكو ؛ في محافظة سان مارتين : توكاتشي .

(٥) تتألف قوى الشرطة في بيرو من الدفاع المدني والحرس الجمهوري وشرطة المباحث . فالدفاع المدني هو الشرطة العادية ويرتدي أفرادها زي رجال الشرطة ، وتتألف من وحدتين : وحدة مكافحة التخريب المعروفة باسم " سيتنتش " ووحدة مكافحة الشغب . أما الحرس الجمهوري فيتحمل أساسا مسؤولية مراقبة الحدود . وشرطة المباحث في بيرو هي ادارة شرطة المخابرات التي يرتدي أفرادها الملابس المدنية وهي مسؤولة عن مكافحة الجرائم القانونية والتحقيق فيها . وهناك وحدات أخرى من الشرطة المتخصصة ولكنها لم تذكر في صدد الاختفاءات .

(٦) قابل الفريق العامل قائد المنطقة العسكرية رقم ٥ العميد ويلفريدو موري أورتسو في مقر قيادته في آياكوتشو ولهذا فان كل الملاحظات الواردة في صدد المنطقة العسكرية في هذا التقدير تشير الى المناطق الواقعة تحت قيادته .

(٧) اكتشفت عدة مقابر جماعية خاصة في ١٩٨٤ و ١٩٨٥ . وتلقى عضوا الفريق عدة بيانات شفوية وقصاصات من الصحف عن اكتشاف كثير من الجثث المدفونة في مقابر جماعية وذلك مثلا في بوكاياكو (حيث اكتشفت ثلاث مقابر تضم ٤٩ جثة) وفي كابيلامبا (٢٧ جثة ، منها ١٠ جثث لم تدفن و ١٧ جثة مدفونة في مقبرتين) وعلى بعد ١٣ كيلومترا من أوانتا (مقبرتان تضمان ١٣ جثة) وفي أوروبامبا (٧ مقابر بها ٤٥ جثة) وفي ليسليسبامبا (١٥ جثة) ولافاغا (١٣ جثة) وتولي (١٣ جثة) ، الخ . وأشار المسؤولون الذين قابلهم عضوا الفريق أيضا الى وجود كثير من المقابر الجماعية .

(٨) من التعبيرات الأخرى المستخدمة في هذا الصدد " مونتونيروس " أو " روندس كامبيسيناس " (أي " دوريات الفلاحين ") ولكن ذلك أدى الى بعض اللبس لأن هذه الدوريات تستخدم أيضا في أنواع أخرى من العمليات في حالات مختلفة تماما .

الحواشي (تابع)

(٩) أكثر الأسلحة استخداما لدى دوريات " الدفاع الوطني " هي العصي والسكاكين والفؤوس والنبال •

(١٠) ان تعريف مصطلح " الارهابي " بمعناه الواسع في هذا القانون يشكل أيضا موضوع قلق لمنظمات حقوق الانسان ، اذ أشارت هذه المنظمات الى أن بعض أحكام القانون ، مثل المادة ٧ - التي تعتبر التأييد العلني الصريح لشخص أثبتت مسؤوليته عن ارتكاب أعمال ارهابية ارهابا - قد تستخدم لمعاقبة الشخص لمجرد انتقاده أحد القرارات القضائية •

(١١) مقابلة مع العميد موري أورزو •

(١٢) كثيرا ما تضمنت التقارير التي تلقاها الفريق العامل قبل زيارته أوصاف حالات مماثلة •

(١٣) في ملفات الفريق عدد من التقارير تشير الى انه قد سمح للأقارب بل لمحاميهم ارسال طعام الى المعتقلين أو رؤية المعتقلين أثناء الأيام الأولى من اعتقالهم •

(١٤) من بين الـ ٨٧٢ تقريرا عن الحالات التي أحالها الفريق العامل الى الحكومة ، لا يشير سوى ستة منها الى ايداع أمر لاحضار المعتقل أمام المحكمة •

(١٥) للاطلاع على مقتطفات من الأجزاء ذات الصلة من قرار صادر عن المحكمة العليا ، أنظر الفقرة ٨٥ •

(١٦) أظهر الفحص التفصيلي للمعلومات المدرجة في نماذج السجلات الانتخابية المستلمة من الحكومة انه في ١٣ حالة فقط وجد أن الاسم وتاريخ الميلاد والمهنة ، كما قدمها المصدر ، تتفق مع المعلومات الواردة في نموذج التسجيل الانتخابي • وأحال الفريق العامل المعلومات التي قدمتها الحكومة الى المصادر • وردت ثلاثة فقط من المصادر حتى الآن مبينة أنه في خمس حالات لا تنتمي البطاقة الانتخابية المقدمة من الحكومة الى نفس الشخص ، مع تبيان الفروق الواضحة في الاسم والصورة والعمر و/ أو المهنة بين الشخص المشار اليه في البطاقة والشخص المفقود • وفي حالتين اثنتين أبلغت المصادر ان الشخص لم يعد يعتبر مختفيا ، ولذلك صفيت الحالة • وفي أربع حالات ، أبلغت المصادر ان الاستفسارات قد بدأت لتقرير ما اذا كان الشخص لايزال مفقودا •

(١٧) ويجمع مكتب النائب العام بين مهمة كل من المدعي العام وأمين المظالم • وينبغي للصفة الأخيرة أن تضمن احترام السلطات لجميع حقوق المواطنين المدنية والسياسية التي منحها الدستور والقانون •

(١٨) وفي هذا الصدد ، أخبر سلف النائب العام الحالي العضوين أن المدعين العامين لا يستطيعون دخول المنشآت العسكرية بشكل رسمي الا حينما يكون في حوزتهم تفويض رسمي مستوفي التوقيع من القاضي • ومع ذلك ، لا يمكن الحصول على هذه التفويضات الرسمية الا بعد مباشرة اجراءات الدعوة الجنائية ضد شخص محدد •

الحواشي (تابع)

(١٩) ذكر العميد موري في هذا الصدد انه لا توجد سجون رسمية أنشئت في ثكنات القوات المسلحة التابعة لقيادته ٠

(٢٠) في وقت الزيارة لم يعد الميدان الرياضي في هوانتا يستخدم كثكنة للبحرية وأعيد لاستخدامه الأصلي ؛ ولايزال يستخدم كمهبط لطائرات الهليوكبتر للبحرية ٠

(٢١) في هذه الأثناء عمدت رابطة حقوق الانسان في بيرو واللجنة الاسقفية للعمل الاجتماعي ، واللجنة الوطنية لحقوق الانسان ، بالاشتراك مع جماعات حقوق الانسان في بونو وكوسكو وايكا واياكوتشو وكاكاماركا ، ولجنة العدالة الاجتماعية تشيمبوتي ، ولجنة أقارب شهداء أوتشوراكاي ، ولجنة حقوق الانسان لنقابة الجمهورية ، والاتحاد الزراعي لبيرو ، وفريق التأييد لاتحاد أمريكا اللاتينية لرابطات أقارب المحتجزين المختفين ، الى اقامة التنسيق الوطني في مسائل حقوق الانسان ٠

(٢٢) لقد كان دخل الفرد الواحد في بيرو ككل يبلغ في آخر قوائم صدرت ٦٣٤ دولارا (المصدر : المعهد القومي للاحصاءات ، ١٩٨٤) ٠ وأفادت آخر تقديرات جرت لمقاطعة آياكوتشو (١٩٨١) بأن دخل الفرد الواحد فيها يتجاوز قليلا ثلث الرقم القومي لذلك العام ٠ وفي المنطقة الكاملة التي تخضع لحالة الطوارىء ، يعمل ٧٠ في المائة من السكان في الزراعة ، ويتراوح عدد وفيات الأطفال بين ١٢٠ طفلا (مقاطعة سان مارتين) و ٢٢٧ طفلا (مقاطعة هوانكا فيليكا) لكل ألف مولود جديد ، وتتراوح نسبة الأميين بين ٢٢٫٤ في المائة (مقاطعة سان مارتين) و ٥٠ في المائة (مقاطعة أيوريماكا) ٠ ولا يرد في السجلات سوى ٢٥٠ طبيبا للمنطقة كلها التي تمتد على مساحة تتجاوز ١٩٦٫١٤٦٫٨١ كيلومترا مربعا ويقطن فيها ٢ ٤٥٣ ١٠٠ شخص ٠ وفي مقاطعة آبوريماك ، لا يرد في السجلات سوى اسم ١١ طبيبا (المصدر : المعهد القومي للاحصاءات ومركز دراسات وتشجيع التنمية) ٠

(٢٣) لقد أفاد أحد الشهود بوجود حوالي ٣ ٠٠٠ فلاح في منطقة باكاسور ينتمون الى مجموعات " الدفاع المدني " ، وحوالي ٢ ٨٠٠ فلاح في منطقة سان خوسيه دى سيخيه وحوالي ١ ٢٠٠ فلاح في مقاطعة تامبو ٠

- - - - -